الحدث

لا تزال المفاوضات الهادفة إلى إنجاز اتفاق على هدنة في قطاع غزة وتبادل أسرى بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي تراوح مكانها، مع مواصلة الاحتلال وضع العراقيل والقيود في وجه عودة اللاجئين إلى شمال القطاع، وهو ما يناقض شروط «حماس» التي تتمسّك بوقف العدوان بشكل دائم، وإتاحة عودة المهجرين إلى الشمال، فيما كشف مصدر مصري عن وجود حد أدنى من إمكانية التوصل لاتفاق هدنة إنسانية مؤقتة لمدة ثلاثة أيام خلال عيد الفطر، دون التزامات على الأطراف

مفاوضات غزة
ساعات حاسمة لهدنة الحد الأدنى

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

قللت «حماس» والاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، من إمكانية التوصل إلى اتفاق سريع خلال مفاوضات القاهرة بشأن الهدنة في قطاع غزة وتبادل الأسرى. وقد أكدت الحركة أن الخلاف لا يزال يتركز على وتيرة عودة اللاجئين إلى شمال القطاع، فيما يتعرض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى ضغوط كبيرة من حلفائه في الحكومة لعدم وقف الحرب، بعد صدور تقارير في وسائل إعلام مصرية، مقربة من السلطة، عن احتمال التوصل إلى صفقة مع حركة حماس. وفيما يستمر الضغط الأميركي لإنجاز هدنة تشمل أيام عيد الفطر على الأقل، يبدو بحسب تسريبات حصلت عليها «العربي الجديد» أن هذه الهدنة، إن تمت، ستكون ضمن نطاق الحد الأدنى، ولن تشمل أي التزامات فيما يخص العمليات العسكرية وعودة النازحين أو تبادل الأسرى، فيما حمّل القيادي في «حماس» سامي أبو زهري في حديث لوكالة الأناضول أمس الاحتلال مسؤولية عرقلة المفاوضات. وقال أبو زهري: «نتعامل بمرونة مع مفاوضات القاهرة، بينما يصر الاحتلال على حصرها في تبادل الأسرى والسماح بعودة محدودة للنازحين، وهذا لا يؤدي لاتفاق ناجح». في المقابل، يناقش المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية اليوم مقترحات بشأن صفقة التبادل.

وتزامن تراجع الآمال بهدنة عيد الفطر مع تكشّف حجم المجازر الإسرائيلية المرتكبة في خانيونس، بعد انسحاب الاحتلال منها وبدء انتشال عشرات الجثامين من شوارعها، فيما أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الاثنين، أن 33207 فلسطينيين استشهدوا، وأصيب 75933، مضيفة أن الاحتلال ارتكب عدداً من المجازر خلال الساعات الـ24 الماضية، أدت إلى استشهاد 32 شخصاً وإصابة 47 آخرين.

ومع دخول العدوان على قطاع غزة شهره السابع، كشفت مصادر مصرية وأخرى من حركة حماس، لـ«العربي الجديد»، تفاصيل مباحثات الهدنة التي جرت أمس الأول الأحد في القاهرة، واستمرت حتى مطلع فجر أمس الاثنين. ووفقاً لمصدر مصري، فإن «المباحثات تجري في ظل مستوى ضغوط أميركية غير معهودة منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة»، لافتاً إلى أنها «تدور حول مقترح رئيسي يتضمن هدنة لمدة 6 أسابيع فقط، دون أن تكون ضمن مراحل متعددة». وأشار إلى أن «المقترح يتضمن إطلاق سراح 40 من الأسرى الإسرائيليين، مع عودة جزئية للنازحين إلى مناطق شمالي القطاع، المقابل، يناقش المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية اليوم مقترحات بشأن صفقة التبادل.

وتزامن تراجع الآمال بهدنة عيد الفطر مع تكشّف حجم المجازر الإسرائيلية المرتكبة في خانيونس، بعد انسحاب الاحتلال منها وبدء انتشال عشرات الجثامين من شوارعها، فيما أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الاثنين، أن 33207 فلسطينيين استشهدوا، وأصيب 75933، مضيفة أن الاحتلال ارتكب عدداً من المجازر خلال الساعات الـ24 الماضية، أدت إلى استشهاد 32 شخصاً وإصابة 47 آخرين.

ومع دخول العدوان على قطاع غزة شهره السابع، كشفت مصادر مصرية وأخرى من حركة حماس، لـ«العربي الجديد»، تفاصيل مباحثات الهدنة التي جرت أمس الأول الأحد في القاهرة، واستمرت حتى مطلع فجر أمس الاثنين. ووفقاً لمصدر مصري، فإن «المباحثات تجري في ظل مستوى ضغوط أميركية غير معهودة منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة»، لافتاً إلى أنها «تدور حول مقترح رئيسي يتضمن هدنة لمدة 6 أسابيع فقط، دون أن تكون ضمن مراحل متعددة». وأشار إلى أن «المقترح يتضمن إطلاق سراح 40 من الأسرى الإسرائيليين، مع عودة جزئية للنازحين إلى مناطق شمالي القطاع، لكنه لا يتضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار، وهو ما ترفضه حماس بشكل قاطع، حيث تتمسك بضرورة أن يشمل أي اتفاق المبادئ التي حددتها المقاومة، وفي المقدمة منها الوقف الشامل والدائم لإطلاق النار». ولا يتضمن المقترح «المطور أميركياً»، ضمانات واضحة، بحسب مصدر قيادي بحركة حماس، إلا أن مصدراً مصرياً لفت إلى أن الجانب الأميركي «يدفع لتمرير الموافقة على المقترح، على أمل حدوث حلحلة في المشهد السياسي الإسرائيلي تقود لتغييرات تساهم خلال فترة الهدنة في تسوية جديدة، والانتقال لمرحلة (اليوم التالي)»، مضيفاً أن «هذا التصور تعتبره حركة حماس رهاناً لا يمكن التعويل عليه». وفي ما يتعلق بعودة النازحين إلى شمالي القطاع، أوضح المصدر أنه «جرى إدخال تعديلات على التصور المطروح سابقاً، والذي كان ينقضي بعودة 2000 من النساء والأطفال والمسنين يومياً طوال فترة الهدنة، حيث جرت زيادة العدد إلى 6 آلاف يومياً»، مضيفاً: «لكن الخلاف الرئيسي، هي الشروط التي حددها جيش الاحتلال بضرورة تفتيش العائدين ومرورهم على نظام مراقبة لفحصهم والتأكد من كونهم من غير المطلوبين، وهو ما تعترض عليه حركة حماس والمقاومة، التي تتمسك بمرور العائدين دون قيد أو شرط». وبحسب المصدر المصري، فإن «هناك حداً أدنى للمفاوضات الجارية، بالتوصل لاتفاق هدنة إنسانية مؤقتة لمدة ثلاثة أيام خلال عيد الفطر، بدون التزامات على الأطراف، سوى التهدئة فقط، بما يسمح بإدخال كميات كبيرة من المساعدات المكدسة عند معبري رفح وكرم أبو سالم».

وكانت قناة «القاهرة» الإخبارية (حكومية) قد نقلت، أمس الاثنين، عن مصدر مصري رفيع المستوى، لم تذكر اسمه، قوله إن «تقدماً كبيراً يجري إحرازه في العديد من نقاط الاتفاق المثيرة للجدل»، مشيرة إلى أن الوفدين القطري و«حماس» غادرا القاهرة ومن المتوقع أن يعودا «في غضون يومين لوضع اللمسات الأخيرة على بنود الاتفاق»، في حين يخطط الفريقان الأمريكي والإسرائيلي أيضاً لإجراء مشاورات خلال 48 ساعة. إلا أن موقع صحيفة يديعوت أحرونوت أشار، أمس الاثنين، إلى أن مسؤولاً إسرائيلياً، لم يذكر اسمه، خفّف من حدة تفاؤل التقرير المصري، مشدداً على أنه «ما زلنا لا نرى صفقة في الأفق». وقال: «المسافة لا تزال كبيرة، ولم يكن هناك شيء دراماتيكي في هذه الأثناء». ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي آخر رفيع المستوى قوله إن «الصبر ضروري. هناك إمكانيات، لكننا لم نصل إليها بعد». وكان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، قد قال، في بيان: «نحن موجودون في نقطة مناسبة، ومستعدون لاتخاذ قرارات صعبة ودفع الثمن مقابل استعادة المختطفين، وبعد ذلك العودة للقتال، لكن هناك طرف آخر يجب أن يوافق على ذلك (في إشارة إلى حماس)». من جهته، قال مسؤول كبير في «حماس» لوكالة فرانس برس: «لا يمكننا الحديث عن تقدم ملموس حتى الآن»، حيث يتركز الخلاف على وتيرة عودة اللاجئين إلى شمالي القطاع. وأكد مسؤول آخر في الحركة لوكالة رويترز أنه لم يجر إحراز تقدم في الجولة الجديدة من المفاوضات، قائلاً: «ليس هناك أي تغيير في مواقف الاحتلال، ولذا لا جديد في مفاوضات القاهرة». بدوره، قال مسؤول فلسطيني، قريب من جهود الوساطة لـ«رويترز»، إن الجمود لا يزال سائداً بسبب رفض إسرائيل إنهاء الحرب، وسحب قواتها من غزة، والسماح لمئات الآلاف من المدنيين النازحين بالعودة إلى منازلهم ورفع الحصار عن القطاع، بهدف إعادة الإعمار بشكل سريع. وفي ظل سحب معظم القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، والتقارير بشأن احتمال التوصّل إلى صفقة مع حركة حماس، يواجه نتنياهو ضغوطاً من جهات داخل حكومته، إلى جانب تهديدات بالانسحاب منها. وكتب وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، على منصة إكس أمس الاثنين، إنه «إذا قرر نتنياهو إنهاء الحرب دون شن هجوم واسع النطاق على رفح من أجل هزيمة حماس، فلن يكون لديه تفويض لمواصلة منصبه رئيساً للوزراء». من جهته، دعا وزير المالية رئيس حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش، جميع أعضاء الكنيست والوزراء في حزبه، إلى «مشاورات عاجلة»، على خلفية التقارير حول تقدّم في مفاوضات القاهرة.

دمار في خانيونس أمس (ياسر قديح/الأناضول)

> انتشال عشرات الشهداء من خانيونس بعد انسحاب الاحتلال

> بن غفير يهدد بإسقاط حكومة نتنياهو إذا لم يهاجم رفح

ونقل موقع «واينت» العبري عن مسؤولين في أحزاب الائتلاف الحاكم أن هناك شعوراً بأن نتنياهو يخدم الحرب، ولا ينوي الوفاء بتعهداته بـ«القضاء على حماس وتحقيق النصر المطلق». وقال أحد المسؤولين: «أتمنى أن يدرك نتنياهو أنه بدون رفح لن يكون رئيساً للحكومة». من جانبه، قال الوزير عميحاي إلياهو للموقع: «لا يمكننا الخروج من رفح قبل القضاء على حماس. نحن مستعدون للقبول بتسويات صغيرة لإعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، ولكن لن نخرج من الحرب دون إخضاع حماس، وهذا أمر واضح». وردا على تهديدات بن غفير وسموتريتش، قال رئيس المعارضة يئير لبيد، على منصة إكس، إن حزب يش عتيد (هناك مستقبل) الذي يرأسه، مستعد لتوفير شبكة أمان كاملة لنتنياهو في سبيل التوصّل إلى صفقة مع «حماس» تعيد الأسرى الإسرائيليين. في موازاة ذلك، رجحت هيئة البث العبرية، أمس الاثنين، وصول وفد إسرائيلي إلى واشنطن خلال أيام لمواصلة المباحثات بشأن عملية عسكرية إسرائيلية في رفح.

وبعد ساعات من انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، بدأت تتكشف حجم المجزرة التي ارتُكبت هناك، مع انتشال طواقم الدفاع المدني جثامين 67 شهيداً في غضون ساعات. ووجد الأهالي خانيونس، التي تُعَدّ ثاني كبرى مدن القطاع، بلا معالم، فالمباني السكنية وكذلك التجارية استحالت أكواماً من الركام مع تدميرها أو تضرّرها. كذلك جُرفت الشوارع وأُلحقت أضرار بالمدارس والمستشفيات في المنطقة، نتيجة القصف الإسرائيلي.

وذكرت مصادر إسرائيلية أن جيش الاحتلال سيعتمد في المرحلة المقبلة على القيام بعمليات مداهمة لمناطق مختلفة داخل القطاع، بناء على معلومات استخبارية، وأن إخراج القوات قد يشكّل فرصة للاستراحة وشحن طاقتها من جديد استعداداً لعملية في رفح، خاصة في ظل إرهاق الجنود. كما يقلل سحب القوات من تعرض الجنود للخطر، في ظل مراوحة الجيش مكانه، وعدم تقدّمه في المعارك.

إلى ذلك، تدرس قيادات في جيش الاحتلال الاستقالة على خلفية إخفاق السابع من أكتوبر الماضي. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الاثنين، أنه بعد مشاركة أكثر من 20 لواء عسكرياً في ذروة الاجتياح البري للقطاع بقي الآن فقط جنود من لواء ناحال، وعلى الرغم من ذلك تصرّ الحكومة على تسمية الحالة بأنها «حرب» للحيلولة، على ما يبدو، دون استقالة عدد كبير من مسؤولي المؤسسة الأمنية، الأمر الذي سيؤدي لزيادة الضغط على نتنياهو وغالانت. وذكرت أن أربعة من كبار المسؤولين العسكريين، على الأقل، ينتظرون فقط تغيير تعريف الوضع، لكي يستقيلوا في إطار تحمّل مسؤولية الإخفاق، ولكن إعلان «الحرب» يدفعهم مع غيرهم من الضباط والقيادات لتعليق الاستقالة.

تقرير

ألمانيا أمام «العدل الدولية» لتسهيلها الإبادة في غزة

فنّدت نيكاراغوا، أمس الاثنين، أمام محكمة العدل الدولية، الأسس التي دفعتها إلى رفع قضية ضد ألمانيا، باعتبارها تساهم في حرب الإبادة على قطاع غزة، عبر دعمها لإسرائيل، ولا سيما عسكرياً

شهدت محكمة العدل الدولية، أمس الاثنين، جلسات استماع جديدة متعلقة بحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، في قضية تستهدف إسرائيل، وإن بشكل غير مباشر، إذ كانت هذه المرة في إطار القضية التي رفعتها نيكاراغوا ضد ألمانيا أمام أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة، مطالبة إياها بوقف «مساعدتها لإسرائيل على الفور، ولا سيما مساعدتها العسكرية، بما في ذلك المعدات العسكرية، طالما أن هذه المساعدة قد تستخدم في انتهاك اتفاقية الإبادة الجماعية (الموقعة عام 1948)، والقانون الدولي». كما طلبت نيكاراغوا، في الدعوى المقدمة في 1 مارس/ آذار الماضي، بإصدار «تدابير مؤقتة» ضد ألمانيا، معتبرة أن هذه التدابير تعد أمراً «ضرورياً وملحّاً» لحماية حياة «مئات الآف الأشخاص». وتشمل المطالب التي وردت في ملف يقع في 43 صفحة، إصدار أمر لألمانيا بـ«التراجع عن قرارها تعليق تمويل (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) أونروا». علماً أن مسؤولاً بوزارة الخارجية الألمانية قال، لوكالة رويترز، إن برلين استأنفت أخيراً بعض التمويل للنشاط الإقليمي للوكالة في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية، لكنه لفت إلى أن الحكومة لن تتخذ قرارها بشأن تقديم الدعم لـ«أونروا» في غزة إلا بعد مراجعة التحقيق الجاري في مزاعم إسرائيل بشأن تورط موظفين من الوكالة في عملية طوفان الأقصى.

ومن المقرر أن تقدم برلين دفوعها أمام المحكمة، اليوم الثلاثاء، علماً أنه من المرجح أن تستغرق المحكمة أسابيع لإصدار قرارها الأولي، وأن تستمر قضية نيكاراغوا سنوات. وكانت قاعة المحكمة الأممية نفسها، منذ بدء الحرب الإسرائيلية على القطاع، ساحة مواجهة قضائية ضد إسرائيل، بدأتها جنوب أفريقيا، التي اتهمت، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إسرائيل بمخالفة التزاماتها بموجب أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، مطالبة المحكمة بإصدار «تدابير مؤقتة». وتصدر المحكمة هذه التدابير قبل حكمها النهائي في قضية ما، والذي قد يتخذ سنوات، بهدف منع وقوع أضرار لا يمكن إصلاحها. لكن المحكمة أصدرت بدلاً عن ذلك، في 26 يناير/كانون الثاني الماضي، قرارها بضرورة أن تتخذ تل أبيب ما يلزم لمنع جميع الأعمال التي تتضمنها المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، في ما يتعلق بالفلسطينيين في القطاع.

كذلك بدأت محكمة العدل الدولية، في 26 فبراير/شباط الماضي، مداولاتها حول فتوى بشأن التبعات القانونية الناشئة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، عقب استماعها على مدى أيام لمرافعات 49 دولة عضواً في الأمم المتحدة، إلى جانب فلسطين، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي. مع العلم أن مداولات المحكمة جاءت استجابة لقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 ديسمبر 2022، حول «الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية». واستعرضت معظم الدول، على عكس بريطانيا وأميركا، دلائل على انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاستيطان المخالف للقانون الدولي، إلى جانب آثار سياسات إسرائيل وممارساتها.

ورغم أن المحكمة لا تملك آلية لفرض تطبيق قراراتها الملزمة، إلا أن نيكاراغوا نددت أمام المحكمة، أمس، بألمانيا بسبب دعمها لإسرائيل، قائلة إن تزويدها الحكومة الإسرائيلية بالأسلحة، بينما تقدّم مساعدات للقطاع، هو أمر «مؤسف». وقال المحامي عن نيكاراغوا، دانيال مولر: «إنه فعلاً تبرير مؤسف للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين بأن تقدّم مساعدات إنسانية، بما في ذلك عبر إلقائها من الجو، من جهة، وتمدّ (الجيش الإسرائيلي) بالمعدات العسكرية المستخدمة في قتلهم والقضاء عليهم» من جهة أخرى.

> طالبت نيكاراغوا ألمانيا بوقف مساعدتها لإسرائيل فوراً

من جهته، قال كارلوس خوسيه ارغويلو غومين، من الفريق القانوني لنيكاراغوا، إن ألمانيا انتهكت اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948 من خلال الاستمرار في تزويد إسرائيل بالأسلحة، رغم قرار المحكمة في يناير الماضي، مضيفاً أنه لا شك أن ألمانيا «كانت تدرك جيداً، وتعلم جيداً، على الأقل، الخطر الكبير المتمثل في ارتكاب إبادة جماعية» في القطاع.

بدوره، قال المحامي الآن بيليه، في مرافعته، إن «ألمانيا كانت وما زالت تعي بالكامل أن الأسلحة التي زوّدت وما زالت تزوّد إسرائيل بها تحمل خطر» احتمال استخدامها لارتكاب إبادة، مضيفاً أنه «أمر ملحّ جداً بأن تعلّق ألمانيا» هذا النوع من المساعدات. وأمل وفد نيكاراغوا، في مؤتمر صحافي عقب الجلسات أمس، في أن تكون الإجراءات التي ستتخذها المحكمة واضحة ومحددة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا هما الداعمتان الرئيسيتان لإسرائيل. ولفت الوفد إلى أن واشنطن تتجاهل محكمة العدل الدولية كما تجاهلتها سابقاً، ولا تقبل بصلاحياتها، لذلك لا يمكننا رفع دعوى عليها في المحكمة.

في المقابل، ردت ألمانيا، أمس، بالقول إنها تحترم القانون الدولي بالكامل. وقالت نائبة فون أوسلار، غليشن، المحامية في الفريق القانوني لألمانيا، للصحافيين أمس، إن بلادها «ترفض تماماً هذه الاتهامات. لم ننتهك أبداً اتفاقية الإبادة الجماعية ولا القانون الإنساني الدولي لا بشكل مباشر ولا غير مباشر». وأضافت أن «عرض نيكاراغوا كان متحيزاً بشكل صارخ وسنخبركم غداً (اليوم) كيف نفي بمسؤولياتنا بالكامل».

وكان المتحدث باسم الخارجية الألمانية، سيباستيان فيشر، قد قال للصحافيين الجمعة الماضي، إن بلاده ترفض «الاتهامات الصادرة عن نيكاراغوا»، مضيفاً أن «ألمانيا لم تنتهك اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية ولا القانون الإنساني الدولي». يُذكر أنّ ألمانيا أعلنت، منتصف يناير الماضي، أنها ستتدخل كطرف ثالث أمام محكمة العدل الدولية، بموجب المادة 63 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، لدعم إسرائيل في قضية الإبادة الجماعية المرفوعة ضدها، وذلك بعدما أبرى المتحدث باسم الحكومة ستيفن هيبستريت يومها للدفاع عن إسرائيل، مشيراً إلى رفض الحكومة الألمانية «بشكل حاسم وصريح الاتهامات الموجهة ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بارتكاب إبادة جماعية». واعتبر أن «هذا الاتهام لا أساس له من الصحة»، فيما لاقى موقف برلين في حينه ثناء من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي توجه إلى المستشار الألماني أولاف شولتز بالقول «موقفك وموقف ألمانيا إلى جانب الحقيقة بحرك جميع مواطني إسرائيل».

وألمانيا واحدة من مصدري الأسلحة الرئيسيين إلى إسرائيل، إذ وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد فقد وردت لها معدات عسكرية وأسلحة بقيمة 326,5 مليون يورو (353,70 مليون دولار) في عام 2023، علماً أن محكمة العدل دعت، الجمعة الماضي، إلى التوقف عن بيع أو شحن أسلحة إلى إسرائيل، في موازاة ذلك، نُظّمت أمام مقر محكمة العدل الدولية، بالتزامن مع جلسة الاستماع، تظاهرة مؤيدة لفلسطين، رفع خلالها المتظاهرون أعلام فلسطين ونيكاراغوا ولافتات منددة بالاحتلال.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، العربي الجديد)

من الاحتجاجات أمام مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس (Getty)

سيرة

توفي الأسير الفلسطيني وليد دقة، أول من أمس الأحد، بعد عقود طويلة في الأسر، ورحلة مع مرض عضال، لم ينكسر فيها كلّما أمام السجّان الإسرائيلي، الذي لاحقه حتى بعد استشهاده، لما يمثله في الوعي الفلسطيني من سيرة نضال وفكر مقاوم استثنائية

وليد دقة

ملاحقة مناضل فلسطيني حيّاً وميّتاً

اعتقل وليد دقة في عمر الـ25 (تويتر)

حيفا ـ **العربي الجديد**

استشهد الأسير الفلسطيني وليد دقة، أول من أمس الأحد، في مستشفى أساف هروفيه في الرملة في الداخل المحتل، بعد مسيرة طويلة من النضال، جزء كبير منها خاضها من داخل المعتقل، وأصيب خلالها بمرض السرطان، ليعبر ورحلة موت بطيء، ظلّ السجّان الإسرائيلي معها طوال 38 عاماً يستخدم التنكيل ثم الإهمال الطبي أداة للانتقام. وإذ لم يكتب لوليد دقة أن يشهد على صفقة تبادل للأسرى جديدة، كأحد أكثر أسلحة المقاومة الفلسطينية فعالية لإفراغ زنازين الاحتلال من المناضلين، يبقى اسمه يختزل سيرة المقاوم الفلسطيني المناضل والمثقف والمفكّر، الذي تمكن من مقارعة العدو من داخل المعتقل، وتغلّب عليه، كما يختزل دقة سيرة إنسانية استثنائية لمناضل نجح في تدوير تجربة الأسر لاجتراح انموذج مُلهم على كل الصعد، سواء بالمقاومة أو برفد الحركة الأسيرة بمقومات للصمود، أو حين حرّر نطفة، ما أدى إلى ولادة ابنته ميلاد. دون إغفال أن ظروف اعتقال دقة واستشهاده، تلخص أحد جوانب الاحتلال الأكثر ظلماً وظلامية وعنصرية، والمنافية لكل القوانين والأعراف الدولية، والمتعلّقة بقوانين الأسر.

وأعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أول من أمس، استشهاد الأسير وليد دقة عن عمر 62 عاماً، وقالت إن الأسير دقة المعتقل منذ عام 1986، استشهد بعد سنوات واجه فيها سلسلة طويلة من الجرائم الطبية نفّذها الاحتلال بحقّه هادفاً إلى قتله.

والأسير الشهيد أحد أبرز قيادات الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال، ومن بين أقدم الأسرى المعتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو (1993)، حيث رفض الاحتلال على مدار العقود الماضية الإفراج عنه ضمن أي صفقات أو عمليات تبادل. ونعت الهيئة والنادي في بيان "قائداً وطنياً، ومفكراً صلباً أمضى حياته من أجل قضيته الأولى فلسطين، وترك إرثاً وطنياً وفكرياً خاصاً حمل هويته". وبالإضافة إلى مرضه العضال، ذكّرت الهيئة والنادي بما تعرض له دقة من "انتكاسات (صحية) متتالية منذ مارس الماضي، والتي توالت جراء استمرار الجرائم الطبية الممنهجة ضدّه". وكانت إدارة سجون الاحتلال، التي تخضع لسلطة وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير، قد أقدمت بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، على نقل الأسير دقة إلى سجن جلبوع، شديد الحراسة، شمالي الأراضي المحتلة، ثم أعادت نقله إلى الرملة لتتوالى مراراً عمليات نقله إلى المستشفى باستمرار انتكاساته الصحية. وواجه دقة، كما الآف الأسرى الفلسطينيين، رغم مرضه، ظروف الاعتقال غير المسبوقة التي تعرض لها الأسرى الفلسطينيون ولا يزالون، بعد 7 أكتوبر، حيث حُرمت عائلته من زيارته، ولم تتمكن من التواصل معه منذ ذلك الحين. وأكدت هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين أن سلطات الاحتلال تحتجز جثمانه وتمنعها من فتح بيت عزاء في بلدة باقة الغربية التي يتحدر منها، وبحسب شقيقه أسعد، كما أكد لـ"العربي الجديد"، فإن سلطات الاحتلال لم تبلغ العائلة بنبأ الاستشهاد، وتستمر باحتجاز جثمانه (حتى عصر أمس) "بقرار من بن غفير".

وأكدت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، أن الأسير دقة "واجه قراراً غير معلن بإعدامه من خلال الإهمال الطبي". وطالبت لجنة الحريات المنبثقة عن لجنة المتابعة، بأن "يتوقف مسلسل ملاحقة وليد دقة حيّاً وميّتاً". ونعى التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان انتمى إليه دقة بعد الأسر، «الرفيق وليد» الذي كان «مناضلاً عنيداً وشغل منصب عضو لجنة مركزية سابق في التجمع، وله من البصمات على الحركة الوطنية والأسيرة والعمل السياسي الكثير، إلى جانب كونه أديباً وكاتباً واحد أعمدة الفكر السياسي في السجون وخارجها». ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية جريمة إعدامه، وقالت حركة فتح إن دقة «استشهد في معتقلات الاحتلال بعد تعرّضه لجريمة الإهمال الطبيّ المتعمد من قبل إدارة مصلحة السجون». ورأى القيادي في حركة حماس زاهر جبارين، في بيان، أن "جرائم بن غفير بحق الأسرى وآخرها استشهاد وليد دقة محاولة لإفشال جهود الوسطاء (لوقف الحرب بغزة) ووضع العراقيل أمامهم". ولد وليد نمر أسعد دقة في 18 يوليو/تموز 1961 في بلدة باقة الغربية، التي كانت تابعة لقضاء طولكرم قبل النكبة، ثم أصبحت تابعة لقضاء حيفا، بعد أن شُطرت عن باقة الشرقية عام 1949. جرّاء ما تعرض له هو وعائلته من سياسات العنف الاستعماري العنصرية، ونتيجة لما شهده في طفولته وصباه من جرائم دولة الاحتلال، ابتداء بحرب النكسة 1967 ومروراً بيوم الأرض 1976 وانتهاء بمجزرة صبرا وشاتيلا 1982، التحق بالعمل الوطني تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية في 1983، وذلك في إطار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. في عام 1984، كان من بين 3 عناصر من مجموعته تمّ اختيارهم لتلقي تدريبات عسكرية وأمنية، ساهم في تشكيل جهاز عسكري سرّي يعمل في الداخل المحتل، حيث سافر إلى سورية، وتلقى تدريبات في أحد معسكرات الجبهة. كانت مهمة الجهاز جمع معلومات حول قادة ومسؤولين إسرائيليين شاركوا في اجتياح لبنان، وارتكبوا مجزرة صبرا وشاتيلا، فضلاً عن اختطاف عسكريين بهدف مبادلتهم بأسرى فلسطينيين وعرب.

اعتقل وليد في عمر الـ25، واتهمه الاحتلال مع الشهيد إبراهيم الراعي ورشدي أبو مخ وإبراهيم بيادسة، بقتل الجندي موشي تمام، حكم عليه بالإعدام بداية، قبل أن يخفف الحكم إلى السجن 37 عاماً بالإضافة لسنتين إضافيتين بقضية ضلوعه في قضية إدخال هواتف نقالة للأسرى. تزوج من الإعلامية سناء سلامة، بعد أن انتزع زفافاً لمدة 3 ساعات داخل أروقة سجن عسقلان عام 1999، وهو الزواج الأشهر في تاريخ الحركة الأسيرة.

امتد نضاله رفقة زوجته لينالا قرارا يسمح لهما بالإنجاب، قبل أن يتمكن من تحرير نطفة عام 2019، بشرت بولادة ابنته ميلاد عام 2020. كتب من داخل سجنه: «اكتب لميلاد المستقبل، فهكذا نريد أن نسميه/ نسميها، وهكذا أريد للمستقبل أن يعرفنا». منذ بداية سجنه انخرط دقة في جلسات ومحاضرات ثقافية، واهتم بالترجمات المتنوعة لبرامج وكتابات عسكرية وثقافية وغيرها خدمة للأسرى أو لاستخدامها في مقالات للنشر. في عام 2010 حصل على درجة البكالوريوس في دراسات الديمقراطية المتعددة التخصصات، من الجامعة المفتوحة الإسرائيلية. وفي 2016، حصل على الماجستير بالدراسات الإقليمية «مسار الدراسات الإسرائيلية» من جامعة القدس. كان شغوفاً بالكتابة الأدبية التي قال إنها تساعده على الصمود داخل الأسر. من أشهر كتبه «يوميات المقاومة في جنين»، التي وثّق فيه شيئاً من تاريخه النضالي وإرائه في تجربة فلسطين المحتلة عام 1948 وكفاحها المسلّح.

«أخلاق» بن غفير

علّق وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، أول من أمس الأحد، على استشهاد الأسير الفلسطيني وليد دقة، بالقول إن "أخلاقنا تمنعنا من قتل الأسرى المرضى، وهو ما لم يفعله الأسير الإرهابي وليد دقة". وأضاف بن غفير، في تغريدة على منصة "إكس"، أن "وليد دقة كان إرهابياً قاتلاً، وقد حصل على أفضل رعاية طبية في السجن، وكان يتلقى العلاج في المستشفى، وكان يتمتع بظروف أفضل بكثير من ظروف المخطوفين الإسرائيليين في غزة". وتابع: "لن نسمح بتحويل الإرهابيين إلى أبطال، ولن نسمح بتحويل السجون إلى فنادق". وكان بن غفير قد أعلن، في وقت سابق، أنه أمر بتشديد الإجراءات في السجن بحق دقة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مضيفاً: "لن نسمح بتحويل السجون إلى فنادق، وسنواصل العمل على إعادة جميع المخطوفين إلى ديارهم، وسنواصل القضاء على الإرهاب".

الحدث

شهيدة قرب طوباس... وتدمير واسع يطاول طولكرم

واصلت قوات الاحتلال عملياتها العسكرية في الضفة والقدس المحتلتين، فيما استشهدت فتاة فلسطينية، عند حاجز تياسير العسكري بالأغوار

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، ظهر أمس، استشهاد فتاة (لم تعرف هويتها) برصاص الاحتلال شرق طوباس، بعدما ذكر الهلال الأحمر الفلسطيني، في بيان صباح أمس، أنه تُمنع من الوصول إليها على حاجز تياسير العسكري، ما يرفع عدد الشهداء في الضفة الغربية المحتلة، منذ السابع أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 459 شهيداً، برصاص الاحتلال والمستوطنين.

من جهته قال جيش الاحتلال، إنه حيّد فلسطينية على حاجز تياسير في الأغوار الفلسطينية، بزعم أنها "رفضت التعريف عن نفسها وحاولت طعن جنود، مضيفاً في بيان، أن الجنود أطلقوا "النار عليها" من دون الكشف عن هويتها، فيما لم يصب أحد في عملية الطعن المزعومة.

في موازاة ذلك انسحبت قوات الاحتلال، صباح أمس، من مخيم بلاطة، شرق نابلس، بعد ساعات من الاقتحام، ما أسفر عن إصابة شاب في يده. وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال دمرت محلاً تجارياً خلال الاقتحام، وسط اندلاع اشتباكات مسلحة بين مقاومين وتلك القوات، فيما تمّ تفجير عبوة ناسفة بجرافة عسكرية، ما أدى لاشتعال النيران فيها.

كما اقتحم الاحتلال، فجر أمس، مدينة طولكرم ومخيمها، وسط عمليات تدمير ممنهجة للبنية التحتية. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، أن 15 آلية للاحتلال مدعومة بجرافتين، اقتحمت المدينة من محورها الغربي، مضيفة أن جرافات الاحتلال شرعت بتجريف محيط مسجد المرابطين في المنطقة، في الوقت الذي حلقت فيه طائرات الاستطلاع في سماء المدينة على ارتفاع منخفض، كما دمرت جرافات الاحتلال شارع دوار العليمي، وبنى تحتية في المنطقة، خصوصاً شبكة المياه، وادراج مجمع المحاكم، فيما طاول التجريف شارع نابلس المحاذي للمخيم، وسط سماع أصوات إطلاق نار وانفجارات بشكل متقطع. ودهم جنود الاحتلال محلاً تجارياً لبيع أجهزة هواتف نقالة بعد تكسير بوابته وتفتيشه، واحتجاز صاحبه وإخضاعه للاستجواب قبل اعتقاله. في غضون ذلك أغلقت قوات الاحتلال، أمس، منطقة المطبنة، في قرية حوسان، غرب بيت لحم، بالحواجز العسكرية، وفق "وفا"، فيما شملت الاقتحامات منذ ليل الأحد - الاثنين، وحتى أمس، مخيم عين السلطان شمالي مدينة أريحا، وقرى في منطقة يعبد، جنوبي غرب جنين. وفي السياق ذكرت "وفا"، أن قوات الاحتلال دهمت، فجر أمس، عدداً من المنازل في بلدة جبوس، شرق قلقيلية، بعد اقتحام البلدة، فيما استولت على تسجيلات كاميرات مراقبة، بذريعة البحث عن منفذ عملية إطلاق نار على حافلة للمستوطنين، أول من أمس. وأصيب بإطلاق النار في شارع 55 قرب قرية النبي إلياس، شرقي قلقيلية، إسرائيليين اثنين، فيما لم تُعرف هوية المنفذ، حتى مساء أمس.

وفي الأثناء طاولت اعتقالات الاحتلال، قرية المغير شمال شرقي رام الله، وبلدة عقابا شمال طوباس، ومنطقة رأس خميس شمال شرقي القدس المحتلة. وفي حين تركّزت الاعتقالات، أمس، في بلدة دورا جنوب الخليل، قالت "وفا" إنها بلغت 27 اعتقالاً. وأوضح بيان مشترك لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، ونادي الأسير الفلسطيني، أن الاحتلال حقق مع عشرات من المواطنين ميدانياً، في دورا، للضغط على أبنائهم لتسليم أنفسهم. وأشار البيان إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، شنّت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس، حملة اعتقالات، وعمليات تحقيق ميدانية واسعة طاولت 45 مواطناً على الأقل من الضفة، أفرج عن غالبيتهم لاحقاً، وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر الماضي، إلى نحو 8145 حالة اعتقال، تشمل من أبقي الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً، على صعيد آخر أشار رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد مصطفى، في افتتاح جلسة الحكومة أمس، إلى الجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية لإيقاف الحرب على غزة، وكذلك استمرار انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها القدس، مستنكراً الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى في سجون الاحتلال، وسياسات الإهمال الطبي، التي "أدت إلى استشهاد 16 أسيراً في أقل من عام، آخرهم الأسير وليد دقة». وفي هذا الصدد قال نادي الأسير، إن عدد الشهداء داخل سجون الاحتلال، بعد السابع من أكتوبر الماضي، ارتفع إلى 14 شهيداً، جرّاء التعذيب والتنكيل، والتجويع، بالإضافة إلى الجرائم الطبية، وآخرهم دقة، الذي استُشهد أول من أمس. إلى ذلك تُطمت وقفات دعماً للأسرى ورفضاً لسياسة الموت البطيء، لاسيما في بيت لحم، ونابلس، بدعوة من الفعاليات الرسمية والوطنية.

مسلّح فلسطيني قرب محال تجارية متضررة عقب اقتحام مخيم بلاطة أمس (جعفر الشيخ/فرانس برس)

متابعة

الأمم المتحدة تحذّر من نفاد الوقت على الجبهة اللبنانية

يستمر التصعيد الميداني بين حزب الله اللبناني وجيش الاحتلال، مع مواصلة الاحتلال ملاحقة قادة للحزب ضمن ما يسمّيه مرحلة الهجوم

بيروت ـ **رنا الجمّال**

عشية عيد الفطر، ظل القلق والترقب مهيمنَين على الشارع اللبناني، خصوصاً في جنوب لبنان، وسط متابعة لما ستؤول إليه مفاوضات وقف النار في غزة، وما إذا كانت أي هدنة محتملة ستسري على الجبهة بين حزب الله وجيش الاحتلال، على طول الحدود بين الجنوب اللبناني وشمال فلسطين المحتلة. ومع تحذير مبعوث الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان (يونيفيل) أمس من نفاد الوقت، يترقب الشارع اللبناني، أيضاً تطور الأوضاع بين إسرائيل وإيران، التي توعدت بالرد على الهجوم على قنصليتها في دمشق قبل أكثر من أسبوع، علماً أن الاحتلال يستغل أي فرصة، لرفع منسوب تهديداته للبنان، وسط اعتماده لازمة «الانتقال من الدفاع إلى الهجوم»، وهو ما تبدّى مرة أخرى ليل الاثنين-الثلاثاء، بغارة نفّذها على بلدة السلطانية، في قضاء بنت جبيل، بعيداً عن الجبهة الحدودية المباشرة، واستهدفت 3 عناصر لحزب الله، في وسط البلدة المكتظ بمنازل المدنيين.

وشهد الجنوب اللبناني، ليل الاثنين-الثلاثاء، تصعيداً إسرائيلياً، تمثل في استهداف جوي لمنزل في بلدة السلطانية، في القطاع الأوسط، ما أدّى إلى سقوط 3 شهداء وعدد من الجرحى. وقالت الوكالة الوطنية للإعلام (وكالة الأنباء اللبنانية)، إن الغارة ألحقت أضراراً جسيمة بالمتلكات والمنازل المجاورة للمنزل المستهدف الذي يقع في دائرة تجمّع سكني، حيث فقدت أكثر من 10 عائلات مسكنها.

ونقلت وكالة رويترز عن جيش الاحتلال ومصدرين أمنيين لبنانيين أن غارة السلطانية قتلت قيادياً ميدانياً في «قوة الرضوان» (قوة النخبة التابعة لحزب الله) وشخصين آخرين. وقال جيش الاحتلال إن القيادي هو علي أحمد حسين، وإنه كان قائد منطقة حجير في قوة الرضوان ويصل إلى مستوى قائد لواء، ناسباً إليه المسؤولية عن إطلاق قذائف عديدة والتخطيط لتنفيذ عمليات ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

ولاحقاً، استهدف طيران الاحتلال بصاروخين منزلاً في بلدة كفركلا من دون وقوع إصابات، بحسب الوكالة، بالإضافة إلى قصفه بالمدفعية سهل مرجعيون.

وأمس، سُجّل قصف إسرائيلي طاول أطراف بلدتي الخيام وميس الجبل الحدودية، وسط تحليق كثيف للطيران الحربي الإسرائيلي وصل إلى أجواء كسروان وجبيل والمتن، بحسب الوكالة.

من جهته، أعلن حزب الله أمس، تنفيذ هجوم جوي بمسيّرة انقضاضية على موقع رأس الناقورة البحري وإصابة هدفه بدقة. ونعى حزب الله، 3 من عناصره، بين ليل الاثنين وأمس، هما علي أحمد حسين (عباس جعفر) مواليد بيروت، وعبد الأمير حسن حلاوي (علي الرضا) من كفركلا، وأحمد أمين شمس الدين (عبد الله) من مركبا، من دون أن يعرف إذا ما كانوا جميعهم ممن استهدفتهم غارة السلطانية، ومن دون أن يحدّد الحزب إذا ما كان أحدهم قيادياً لديه.

في غضون ذلك، ركّزت كلمات لمسؤولين في حزب الله، خلال اليومين الماضيين، على أسلحة الحزب "التي لم يستخدمها بعد". واعتبر النائب عن حزب الله حسن عز الدين خلال فعالية تأبينية في بلدة السكسكية، أمس، أن الحزب "لم يستخدم واحداً في المائة من أسلحته بعد"، بعد يوم من تأكيد رئيس الهيئة الشرعية في الحزب محمد يزبك، خلال فعالية في الهرمل، أن "المقاومة لم تفتح بعد مخازن أسلحتها".

في غضون ذلك، دعت القوات الأممية المؤقتة العاملة في لبنان (يونيفيل)، أمس، مجدداً إلى تجنّب التصعيد جنوباً، والالتزام بموقف الأعمال العدائية في إطار القرار الأممي 1701 (الصادر عن مجلس الأمن عام 2006، والذي ينص على حصر الانتشار المسلح في جنوب لبنان بالجيش اللبناني والقوة الأممية)، محذرة بشكل غير مباشر من خطر نفاد الوقت.

وناشد رئيس بعثة «يونيفيل» وقائدها العام الجنرال أرولدو لاثارو والمنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان يوانا فرونتسكا «كل الأطراف، بشكل عاجل، إعادة الالتزام بوقف الأعمال العدائية في إطار القرار 1701، والاستفادة من جميع السبل لتجنّب مزيد من التصعيد بينما لا يزال هناك مجال للجهود الدبلوماسية»، مشددين على أن «العنف والمعاناة استمرّا لوقت طويل جداً، ويجب أن يتوقفا». وشدّد لاثارو وفرونتسكا في بيان مشترك على أن «العملية السياسية، التي ترتكز على التنفيذ الكامل للقرار 1701، والتي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان الاستقرار على المدى الطويل، باتت ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى»، مؤكدين أن «الأمم المتحدة مستعدة بالكامل لدعم تلك الجهود».

قضية

نقلت حكومة الاحتلال صلاحيات «سلطة إنفاذ مخالفات البناء» إلى وزارة الأمن القومي برئاسة إيتمار بن غفير، مع ما يترتب على ذلك من ازدياد فرص التصعيد ضد فلسطينيي الداخل

إنفاذ مخالفات البناء

انتقال الصلاحية لبن غفير يصعّد اضطهاد المجتمع العربي

حيفا ـ **ناهد درباس**

يخشى أبناء الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، من تصعيد جديد يستهدفهم بعد مصادقة الحكومة الإسرائيلية، أول من أمس الأحد، على نقل صلاحيات ما يسمى بـ«سلطة إنفاذ مخالفات البناء غير المرخص» من وزارة المالية إلى وزارة الأمن القومي التي يرأسها المتطرف إيتمار بن غفير، مع ما يعنيه ذلك من توجه لزيادة هدم المنازل وفرض الغرامات على المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني. وتأتي تلك المصادقة من قبل الحكومة الإسرائيلية، استناداً إلى اتفاقيات الائتلاف الحكومة الحالية بين حزب الليكود وحزب عوتسما يهوديت (القوة اليهودية) بزعامة بن غفير.

يشرح رئيس المركز العربي للتخطيط البديل، حنا سويد، لـ«العربي الجديد»، تداعيات هذا القرار وانعكاساته على الداخل الفلسطيني، بالقول إن نقل الصلاحيات لوزارة الأمن القومي وبن غفير، معناها فتح جبهة جديدة للاحتكاك والمواجهة التي يفتش عنها كل يوم الوزير الإسرائيلي المتطرف مع المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل المحتل. ويضيف: «عملياً الوزير (بن غفير) وجد هذا المجال الذي ربما يدّعي من خلاله بأن هناك مخالفات قانونية واسعة في البلدات العربية، وأنه يجب معالجة هذه المخالفات، والمهم أن في حوزته الوسائل المختلفة من أجل استغلالها في تنفيذ مخططاته، وهي الميليشيات المسلحة التي أقامها». ويلفت سويد إلى أن «الشرطة كانت في الماضي لا تستطيع توفير الحماية لسلطات التنظيم والبناء لتنفيذ عمليات الهدم، ولذلك كانت أعمال الهدم تتأخر أحياناً، أما الآن فلا يمكن ادعاء ذلك، لأن بن غفير سيقول إن لديه المزيد من القوة والشرطة المدججة بالسلاح، والمليشيات التي أنشأها من أجل حماية عمليات الهدم». وعن تأثير ذلك على المجتمع العربي بالداخل الفلسطيني، يقول سويد: «طبعاً هذا سيؤثر على المجتمع العربي إذ سيزيد من إمكانية المواجهة، لأنه كما نُعرف، فإن المجتمع العربي ينتقد ويمقت ويعارض ويواجه مخططات وعمليات الهدم، فإذا أصبحنا كل يوم أمام حملة يجرّها بن غفير لهدم بيت في هذه البلدة أو تلك، فإن هذا سيُلقي مواجهة ومعارضة ستتطور بين أصحاب البيوت وبين قوة الشرطة ولجان التنظيم». وعن المناطق التي تشملها الصلاحيات وزارة الأمن القومي الإسرائيلية، يلفت سويد إلى أنها تضم «كل المناطق التي تخضع للتنظيم وقانون التنظيم والبناء والتي حُرّرت فيها مخالفات، والتي صدرت بحق المنازل فيها أوامر هدم، فالقصد هو تنفيذ أوامر الهدم وتشديد اليد في إنزال العقوبات وفرض الغرامات على أبسط المخالفات».

ويتابع سويد: «نعرف أن هذه الوحدة (سلطة إنفاذ القانون)، حتى عندما كانت ضمن صلاحيات وزارة المالية، لم تكن تتعامل بايد مخملية مع المجتمع العربي، إنما بقساوة وفظاظة، ويراد لها اليوم أن تكون أسوأ». وبلفت سويد إلى أن الاعتراضات «كانت تشمل مجرد نصب عريشة في أراضٍ زراعية حيث تتم مطاردة أصحاب الأراضي والمباني بالإنذارات وغرامات بمئات الآف الشواكل». وبخصوص المنازل التي قد تتأثر بالقرار، يوضح أنها بالأساس «البيوت والمباني التي صدرت بحقها أوامر هدم قضائي نهائي ناجز، بمعنى أنه يمكن تنفيذه، لأنه في بعض الحالات هناك أوامر هدم يجري التعامل معها بشكل قانوني مع ما يشمله ذلك من اعتراضات واستئنافات وغيرها». وبلغ عدد البيوت التي وصل فيها الوضع إلى قرار ناجز ونهائي، بحسب تقدير سويد، الفي بيت. ويعرب رئيس المركز العربي للتخطيط البديل عن اعتقاده بأن «هذه البيوت هي المرشحة الأولى لأن تتأثر سلباً بأحلام ومخططات بن غفير»، بحسب تعبيره. وبرأيه، فإن أهداف بن غفير بحصول وزارته على هذه الصلاحية، هي سياسية بالدرجة الأولى، إذ إنه «لا يحلم لا بالتنظيم ولا بالبناء، بل هو يفتش كل يوم عن المواجهة مع المجتمع العربي وتأجيج الأوضاع معه».

ويلفت سويد إلى أن أمر نقل الصلاحيات ليس نهائياً بمعنى أن قرار الحكومة لا يمكن تنفيذه قبل إنجاز خطوتين إضافيتين، الأولى وجوب إعلام رئيس الكنيست (أمير أوحانا) بنية الحكومة نقل هذه الصلاحيات من وزارة إلى وزارة، من دون أن تكون هناك حاجة إلى تصويت في الكنيست حول القرار. أما الخطوة الأخرى، فهي نقل الصلاحيات فعلياً حتى يتمكن الوزير من مزاولتها، وهو ما يحتاج إلى تصويت في الكنيست.

وفي ما يتعلق بالجانب القضائي، يعرب سويد عن اعتقاده بأن المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا، والجهات القضائية عامة (في دولة الاحتلال) لا تحبذ، وربما تعارض هذه العملية، لأنها ترى أن صلاحية الهدم يجب أن ترتبط بصلاحية التخطيط المنوطة بها وزارتا المالية والداخلية. كما ينوه إلى أن وزير الداخلية الإسرائيلي موشيه إربيل، لم يقل رأيه حتى الآن في عملية نقل الصلاحيات، وهي من المجالات التي يمكن لرؤساء السلطات المحلية والأحزاب السياسية ممارسة الضغط فيها والتواصل معه حوله على اعتبار أنه المسؤول الأعلى لقضايا التخطيط والبناء. من جهته، يحذّر رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، مضر يونس، في حديث لـ«العربي الجديد»، من خطورة نقل سلطة إنفاذ مخالفات البناء لبن غفير، معتبراً أن مكمن الخطورة «يتمثل في شخص بن غفير وأجندته السياسية». ويوضح أن «سلطة إنفاذ مخالفات البناء هي سلطة صعبة، ومع وجود قانون كمينتس (الذي صدر في عام 2017، ويشدد العقوبات على البناء غير المرخص ويقوض صلاحيات المحاكم في ما يتعلق بتجميد أوامر الهدم) زادت الصعوبة، واليوم مع وجود هذه السلطة في يدي بن غفير، كشخص عنصري ونعرف وجهته، فمن الطبيعي أن يزداد التشدّد بتطبيقها إجراءات هذه السلطة».

ويوضح يونس أن سلطة إنفاذ مخالفات البناء لا تتضمن فقط هدم البيوت إنما أيضاً الغرامات العالية، وفي ظل تأخر وتباطؤ القرارات في قضايا التخطيط وإصدار تصاريح البناء، يبرز الدور المتشدد من قبل سلطة إنفاذ مخالفات البناء وما يمكن أن تسببه إلى مجتمعنا العربي».

وعن التوقعات بشأن زيادة التوتر مع دخول هذه السلطة حقبة بن غفير، يشرح يونس أنه «وفق القانون، تستعين سلطة إنفاذ مخالفات البناء بالشرطة، وعندما تكون الشرطة تحت إمرته وكذلك سلطة إنفاذ مخالفات البناء، آخذاً بعين الاعتبار أجندته السياسية وإيلاءه هذا الأمر أولوية، فمن الواضح أننا سنشهد تصعيداً».

بن غفير يشرف على توزيع سلاح في عسقلان (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

شرق غرب

20 قتيلا في اشتباكات الصنمين

قال الناشط السوري محمد الحوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أمس الاثنين، إن حصيلة القتلى جراء الاشتباكات بين مجموعتين تابعتين للنظام السوري، في مدينة الصنمين، بريف درعا، أول من أمس الأحد، ارتفعت إلى 20 قتيلاً على الأقل، بينهم أطفال ونساء من المدنيين، قتلوا بطريقة الإعدام الميداني والحرق. وبحسب المعلومات فإن مجموعة تابعة لفرع أمن الدولة هاجمت مجموعة تابعة لفرع الأمن العسكري، ومثّلت بجثث بعد حرق منازل، عقب اتهام الأخيرة بتفجير عبوة ناسفة في المدينة، أدت إلى مقتل ثمانية أطفال.

(العربي الجديد)

«اسبيدس» تصد 11 هجوما للحوثيين

أعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة)، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين، أن مهمة الاتحاد، أسبيدس، في البحر الأحمر، «رافقت 68 سفينة تجارية وصدّت 11 هجوماً» للحوثيين منذ انطلاقها منتصف فبراير/ شباط الماضي. من جهته أوضح قائد المهمة، الأدميرال اليوناني فاسيليوس غريباريس، في المؤتمر الصحافي نفسه، أنه تم أيضاً اعتراض تسع طائرات مسيّرة ومسيّرة بحرية وأربعة صواريخ بالستية.

(فرانس برس)

البحرين: أكبر عفو منذ 2011

ذكرت وكالة أنباء البحرين، أمس الاثنين، أن الملك البحريني، حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، أصدر مرسوماً بالعفو عن 1584 شخصاً يواجهون اتهامات جنائية و«قضايا شغب». وقال معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ومقره في بريطانيا، إن من المحتمل أن يكون عدد من السجناء السياسيين من بين المفرج عنهم، لافتاً إلى أن ذلك يمثل «أكبر عدد من السجناء الذين تم العفو عنهم»، منذ احتجاجات 2011.

(فرانس برس)

أوكرانيا تتهم روسيا بالهجوم على محطة زابوريجيا

قال المركز الحكومي الأوكراني لمكافحة المعلومات المضللة، على تطبيق تليغرام أمس الاثنين، إن روسيا «قصفت محطة كهرباء زابوريجيا (للطاقة النووية) بمسيّراتها»، معتبراً أن اتهامات موسكو بتعرّض المحطة لهجمات بمسيّرات أوكرانية جزء من «حملة استفزازات ومعلومات كاذبة» ضد أوكرانيا. وتحتل روسيا هذه المحطة، فيما قالت، أول من أمس الأحد، إن أراضي المحطة تعرضت لهجوم بمسيّرات أوكرانية.

(فرانس برس)

بن سلمان يشدّد على الحوار بين باكستان والهند

ذكر بيان مشترك لوزارة الخارجية الباكستانية والحكومة السعودية، أمس الاثنين، أن ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان (الصورة)، شدّد خلال اجتماعه برئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف في الرياض، أول من أمس الأحد، على أن الحوار مهم «لحل القضايا العالقة بين الهند وباكستان، خصوصاً نزاع جامو وكشمير». وتطالب الهند وباكستان بالسيادة على كامل كشمير، منذ الاستقلال عن بريطانيا.

(رويترز)

تمرّ الذكرى الـ21 لسقوط بغداد، هذا العام، وسط ازدياد المطالبات بإبرام عقد سياسي جديد، ذلك أن متابعين يرون أن العملية السياسية في البلاد، التي تطغى عليها المحاصصة الطائفية، تمر بمرحلة موت بطيء، فيما لا يزال البديل غائباً

ذكرى احتلال العراق

العملية السياسية عصية على الإصلاح

الموصل ـ **سيف العبيدي**

توافق ذكرى الغزو الأميركي للعراق هذا العام وذكرى سقوط بغداد، في 9 إبريل/نيسان الحالي، مع تصاعد الدعوات السياسية والشعبية في البلاد، إلى ما يصفونه «إصلاح العملية السياسية»، أو إبرام «عقد سياسي جديد»، بعد أكثر من عقدين على تأسيس العملية السياسية برعاية أميركية مباشرة، اعتُمدت خلالها المحاصصة الطائفية في «مجلس الحكم» الانتقالي الذي راعى النسب الطائفية والمكوناتية في البلاد. وفي شهر مارس/آذار الماضي، أكد رئيس البرلمان العراقي السابق، سليم الجبوري، خلال لقاء أجراه مع إحدى القنوات التلفزيونية المحلية، الحاجة إلى ما وصفه بـ«عقد جديد تتفق عليه القوى السياسية مجدداً». من جهته، قال الرئيس العراقي السابق برهم صالح، في رسالة سابقة له نشرتها وسائل إعلام عراقية، إنه يجد «من الضروري الانطلاق نحو عقد سياسي واجتماعي جديد ضامن للسلم الأهلي، ترسيخاً للحكم الرشيد، يقوم على مراجعة موضوعية لأخطاء وتجارب الماضي».

لكن رئيس مركز الفكر السياسي، إحسان الشمري، يصف فكرة إصلاح العملية السياسية العراقية في ظل وجود الطبقة السياسية ذاتها على رأس السلطة، بأنها «مستحيلة». ويعتبر الشمري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الطبقة السياسية بعد عام 2003 كانت السبب في تراجع ثقة الشعب بالنظام السياسي ومؤسسات الدولة، لأنها اعتمدت على المحاصصة الطائفية في الحكم وعلى الثار والإقصاء واختيار غير الكفوء لإدارة الدولة». ويضيف أن «مسألة احتكار الدولة من قبل الأحزاب عطّلت فكرة دولة المؤسسات، كما أن الديمقراطية تراجعت بشكل كبير عما كان مفترضاً لها أن تكون، حيث عملت الطبقة السياسية بشكل ممنهج على إنهائها وحصرها في صندوق انتخابي مُتحكم به».

ويوضح رئيس مركز الفكر السياسي، أن «محاولات الإصلاح تكررت، وأبرزها كانت خلال ثورة أكتوبر/تشرين الأول 2019، وما صدر عن رئيس الجمهورية السابق برهم صالح من خلال الدعوة إلى عقد سياسي واجتماعي جديد، مثّل أول شهادة رسمية على أن النظام الحالي لم يعد قادراً على إيجاد الحلول وكان مؤشراً على أن العملية السياسية وصلت إلى طريق مسدود».

في المقابل، يرفض العضو البارز في ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه نوري المالكي، حيدر اللامي، المقارنة بين العملية السياسية الحالية وما قبل عام 2003. ويقول في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «على الرغم من الأخطاء الحالية إلا أنها لا تقارن بالقرارات المتهورة التي اتخذها النظام السابق وأقحم بها العراق وأوصله إلى العزلة الدولية والحصار والفقر». ويشير اللامي إلى أن المرحلة الحالية فيها الكثير من الأخطاء نتيجة التدخلات الخارجية الإقليمية والأميركية، فضلاً عن تصدر بعض الشخصيات التي لا تستطيع إدارة نفسها حتى، للمشهد السياسي في البلاد، لكنه يشدّد على إمكانية تجاوز هذه المشاكل وحلّها عبر تعزيز المسار الديمقراطي والفكر الصحيح والشراكة في إدارة الدولة. كما يعتبر أنه لا يوجد طريق مسدود في مسار العملية السياسية، فجميع المشاكل التي تواجه النظام يمكن تجاوزها بمرور الوقت وفي ظل إرادة الشعب القادر على تعديل المسارات الخاطئة، بحسب قوله.

الناشط السياسي المقرب من التيار الصدري، عصام حسين، يستبعد حدوث أي إصلاحات في النظام السياسي بالعراق على المدى القريب، وعلى الأقل خلال الدورتين البرلمانيتين الحالية والمقبلة. ويقول حسين لـ«العربي الجديد»، إن «إصلاح النظام يكون عبر طريقين، الأول عبر السياسيين الحاليين الموجودين في السلطة ويبدأ من الإصلاح الاقتصادي، ولكن لا توجد أي نية للسياسيين لتغيير طريقة إدارتهم للدولة، والطريق الثاني هو تغيير النظام عبر إزاحة القوى الحاكمة من خلال الانتخابات، لكن هذا الخيار سيؤدي إلى الصدام المسلح مع مليشيات الأحزاب الحاكمة كما حصل عام 2021 حيث وصل الصراع إلى حد القتال المسلح». ويلفت الناشط السياسي إلى أن النظام الحالي يتسم بغياب الديمقراطية الحقيقية، حيث إن تفسيرات المحكمة الاتحادية خلقت ديمقراطية «أنعدام الغالب» التي يتساوى فيها من يمتلك مقعداً في البرلمان مع من يمتلك 70 مقعداً، ما دامت الأمور ستحسم عبر التوافقات والتنازلات. ويجزم في هذا السياق، أن أي محاولات لإحداث إصلاح في العملية السياسية، «عقيمة في ظل الطموح الحزبي للوصول إلى السلطة والسيطرة على موارد الدولة».

فيان صبري، رئيسة كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان العراقي، بزعامة مسعود البارزاني، ترى في ذكرى سقوط بغداد قبل 21 عاماً، أن مشكلة العملية السياسية الحالية في العراق تكمن في عدم التزام الأطراف الفاعلة في بغداد بالدستور والشراكة. وتقول صبري في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «العملية السياسية تمر الآن في مأزق عدم الثقة بين الفاعلين الأساسيين وخصوصاً أن النظام بعد عام 2005 يعتمد على الدستور الذي يعطي المكونات حقوقها، ولكن عدم تطبيق جوهر الدستور والتنصل عن تطبيقه أصبح السمة الحالية للنظام السياسي».

> إحسان الشمري: بقاء الطبقة السياسية ذاتها يجعل الإصلاح مستحيلاً

> رحيم الدراجي: العراق يحتاج لرئيس وزراء يصحّح تجربة إدارة الحكم

ويؤكد صبري أن «مبادئ الديمقراطية هي الأساس لاستقرار النظام السياسي لم تُعتمد». وتبيّن أن الدستور ضمن لإقليم كردستان حقوقه الدستورية، ولكن العقلية المركزية لا زالت هي المتسيدة على الفاعلين السياسيين في بغداد وبشتى الحجج، وفق اعتبارها. أما بالنسبة لإصلاح العملية السياسية، فيبدأ ذلك برأيها عبر الالتزام بالأطر الدستورية والوفاء بالالتزامات السياسية التي بموجبها تشكلت الحكومة الحالية، منوهة إلى أن الأكراد في العراق لا يجدون نية حقيقية من قوى الإطار التنسيقي (تحالف القوى الشيعية الحاكمة) لتنفيذ بنود التوافقات السياسية، وبسبب ذلك ما زال الشعب الكردي يحارب في رواتب موظفيه وفي كينونته الدستورية عبر القرارات الصادرة عن المحكمة الاتحادية كالتوطين والتدخل في انتخابات إقليم كردستان، وفق شرحها.

من جهته، يعتقد محافظ نينوى الأسبق أثيل النجيفي، أن العملية السياسية الحالية باقية في العراق مع احتمال تغيير اللاعبين السياسيين نتيجة تغييرات في خريطة النفوذ الإقليمي والدولي. ويستبعد النجيفي، في حديث مع «العربي الجديد»، انهيار العملية السياسية كما يتوقع الكثيرون، لأن انهيارها لن يستطيع قبل ظهور البديل المناسب الذي يستطيع التغيير والسيطرة بعد التغيير، ولا يوجد في الوقت الحالي أي بديل ناضج، بحسب قوله. ويتوقع النجيفي كذلك أن يشهد العراق مستقبلاً «صراعات داخلية داخل المنظومة الحاكمة بين القوى المؤيدة للنظام السياسي»، وتضيف صبري أن «مبادئ الديمقراطية التي هي الأساس لاستقرار النظام السياسي لم تُعتمد». وتبيّن أن الدستور ضمن لإقليم كردستان حقوقه الدستورية، ولكن العقلية المركزية لا زالت هي المتسيدة على الفاعلين السياسيين في بغداد وبشتى الحجج، وفق اعتبارها. أما بالنسبة لإصلاح العملية السياسية، فيبدأ ذلك برأيها عبر الالتزام بالأطر الدستورية والوفاء بالالتزامات السياسية التي بموجبها تشكلت الحكومة الحالية، منوهة إلى أن الأكراد في العراق لا يجدون نية حقيقية من قوى الإطار التنسيقي (تحالف القوى الشيعية الحاكمة) لتنفيذ بنود التوافقات السياسية، وبسبب ذلك ما زال الشعب الكردي يحارب في رواتب موظفيه وفي كينونته الدستورية عبر القرارات الصادرة عن المحكمة الاتحادية كالتوطين والتدخل في انتخابات إقليم كردستان، وفق شرحها.

من جهته، يعتقد محافظ نينوى الأسبق أثيل النجيفي، أن العملية السياسية الحالية باقية في العراق مع احتمال تغيير اللاعبين السياسيين نتيجة تغييرات في خريطة النفوذ الإقليمي والدولي. ويستبعد النجيفي، في حديث مع «العربي الجديد»، انهيار العملية السياسية كما يتوقع الكثيرون، لأن انهيارها لن يستطيع قبل ظهور البديل المناسب الذي يستطيع التغيير والسيطرة بعد التغيير، ولا يوجد في الوقت الحالي أي بديل ناضج، بحسب قوله. ويتوقع النجيفي كذلك أن يشهد العراق مستقبلاً «صراعات داخلية داخل المنظومة الحاكمة بين قوى تؤمن بالدولة ويمثلها بعض الأحزاب والشخصيات السياسية مع قوى الثورة الإسلامية التي يمثلها عدد من الفصائل المسلحة، وهذا الصراع يهدف للسيطرة على الدولة وتحديد مسارها». أما النائب السابق والأمين العام لحركة (كفى) رحيم الدراجي، فيعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «العملية السياسية في العراق تمرّ بمرحلة الموت البطيء نتيجة الانقسامات التي تشهدها القوى السياسية من مختلف المكونات»، محذراً من أن تعذّر اتفاق هذه القوى قد يعرّض البلاد إلى مزيد من المخاطر والمشاكل. ويضيف الدراجي، أن «إصلاح الوضع السياسي في العراق يتطلب خطوات عدة، من بينها ذهاب القوى السياسية إلى خيار حكومة الأغلبية لإدارة السلطة التنفيذية، والمعارضة البرلمانية لإدارة البرلمان وممارسة دوره الحقيقي، وتشكيل جناحين للعملية السياسية: الأول يمثل الأغلبية ويتكون من ثلة من الشيعة والسنة والأكراد والأقليات ويذهب إلى تشكيل الحكومة، والثاني يشكل المعارضة البرلمانية بإدارة رئاسة البرلمان ورئاسة لجانه لممارسة الدور الحقيقي في الرقابة والتشريع. ويشدّد الدراجي على حاجة العراق إلى رئيس وزراء يصحّح تجربة إدارة الحكم ويسعى إلى تصحيح مسار العملية السياسية والديمقراطية بهدف خلق نموذج جديد في إدارة الحكومة، «لأن تجربتنا في هذا المنصب أثبتت استغلاله للتسلط ونيل المكتسبات الشخصية والحزبية، وليس لإدارة الحكومة وإثبات الأهلية في الحكم»، وفق رأيه. مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية غازي فيصل، يصف بمناسبة ذكرى سقوط بغداد، الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، بالشمولية المذهبية، ويقول لـ«العربي الجديد»، إنه «بدلاً من بناء نظام ديمقراطي، ظهر احتكار السلطة من قبل الأحزاب الدعوية، وتجاهل النظام السياسي مفهوم حيادية مؤسسات الدولة في الأنظمة الديمقراطية، حيث تكون مؤسسات الدولة محايدة بين جميع الطبقات والأديان والمذاهب والقوميات». ويرى فيصل أن «الصراع الراهن على السلطة يشكل استمراراً لأزمة النظام السياسي، وعدم قدرته على ضمان العدالة في توزيع الثروة والموارد، وفشله في ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية، وعجزه عن تحقيق التداول السلمي للسلطة، واعتماده على أيديولوجية إقصائية طائفية تمثلت في هيمنة الأحزاب الشيعية على السلطات، ما عمّق الأزمات بين ثقافة الأحزاب الثيوقراطية (الدينية) والأحزاب المدنية لبناء دولة المؤسسات والدستور، وعكس خللاً بنيوياً خطيراً، أسّس للفوضى السياسية وعسكرة المجتمع، واستمرار ظاهرة الحروب والعنف».

وأخيراً، يرى الدبلوماسي العراقي السابق محمود المسافر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن العملية السياسية بعد 2003 قامت على 3 ركائز، وهي الدستور، ونظام المحاصصة الذي تأطر بعضه بأطر قانونية والجزء الأكبر منه أصبح عرفاً سياسياً في تقاسم المناصب كما في لبنان، والثالثة تتمثل بأشخاص العملية السياسية الذين تولوا إدارة البلاد. ويعتبر أن «أي تغيير في العملية السياسية مرهون بتغيير القواعد الثلاث التي تأسست عليها (الدستور ونظام المحاصصة والطبقة الحاكمة)».

من احتجاجات مطالبة بالإصلاح والديمقراطية، الناصرية، 2021 (السعد نيازي/فرانس برس)

العراق

لا صوت يعلو على ضجيج المسلحين

الوحدة ـ **عثمان المختار**

لا جديد يُذكر في المشهد العراقي بعد 21 عاماً على الغزو الأميركي للبلاد، وإسقاط نظام صدام حسين وتأسيس العملية السياسية، والتي فرضت نظاماً تحاصصياً طائفياً أثبت في أكثر من مرة فشله، واستحالة قيام الدولة المدنية في بلد يعتبر واحداً من أغنى دول المنطقة بالتعددية الدينية والمذهبية والعرقية، وحتى الثقافية.

وتتوافق ذكرى احتلال وسقوط بغداد في التاسع من إبريل/ نيسان 2003، العام الحالي، مع أرقام حصلت عليها «العربي الجديد» من داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تُشير إلى ارتفاع عدد الأحزاب والكيانات السياسية إلى 295 حزباً وحركة سياسية مُسجلة ومعتمدة رسمياً، من بينها 40 في إقليم كردستان وحده، بينما يوجد 55 حزباً لم تكتسب درجة الاعتماد في الأحزاب الأحزاب التابعة للمفوضية. وتحتل الأحزاب الدينية والطائفية والمناطقية أو العرقية نحو 82 في المائة من تلك الأحزاب والكيانات، ترفع بمجملها شعارات تبرز الهويات الفرعية على حساب الوطنية منها، وهو ما يعتبر أحد أبرز عوامل استمرار الشد الطائفي والقومي داخل البلاد. غير أن الأرقام التي حصلت عليها «العربي الجديد»، تظهر ارتفاع عدد المليشيات المسلحة، والتي أسست أجنحة سياسية لها بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر دعم أشخاص مرتبطين بها لتأسيس أحزاب تهدف بالمحصلة لتعزيز وجودها في خريطة الفاعلين بالبلاد. وفي وقت سجلت فيه حكومة محمد شياع السوداني الحالية وجود أحد أبرز قادة الفصائل المسلحة وهي جند الإمام أحمد الأسدي كوزير للشؤون الاجتماعية، فإن البرلمان العراقي يحفل بأعلى تمثيل للفصائل المسلحة أيضاً عبر الكتل السياسية، والتي ينضوي معظمها ضمن تحالف الإطار التنسيقي الحاكم. مع العلم أن قانون الأحزاب السياسية، والذي أقرّه مجلس النواب العراقي في 27 أغسطس/ آب 2015، يحظر امتلاك الحزب جناحاً عسكرياً أو أي تشكيل مسلح أو الارتباط بأي نوع من الفصائل المسلحة. غير أن الواقع وبلغة الأرقام يشير إلى وجود 48 حزباً في العراق تمتلك أجنحة مسلحة تتفاوت بالأقوة والعدد وتنضوي جميعاً داخل هيئة الحشد الشعبي، ما يضع فرص القوى المدنية والليبرالية، والتي ترفع شعار الدولة المدنية ومعيار المواطنة، أمام تحدٍ جديد في إيجاد مساحة للعمل، خصوصاً مع تاريخ التصفيات والاغتيالات لقادتها على يد فصائل مسلحة، بعضها باتت تملك أحزاباً سياسية.

وتقول المتحدثة باسم مفوضية الانتخابات العراقية جمانة غلاي إن «الأحزاب السياسية المسجلة في العراق حتى الآن يصل عددها إلى قرابة 300، بينها نحو 40 حزباً في إقليم كردستان». وتوضح «العربي الجديد» أن «المفوضية غير معنية بتوجهات الحزب سواء كانت دينية أو ليبرالية أو قومية».

وتلفت إلى أن المفوضية «تتعامل مع جميع الأحزاب على أنها أحزاب عراقية، لكن يتم تسجيل قوائم انتخابية قومية في بعض الأحيان».

من جانبه، يبيّن مصدر مسؤول من دائرة الأحزاب العراقية المرتبطة بمفوضية الانتخابات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «عدد الأحزاب التي تمتلك أجنحة مسلحة ارتفع منذ عام 2016 بنحو الضعف». ووفقاً للمسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته، فإن «دائرة الأحزاب بـ»الأساس تتألف من أعضاء تم ترشيحهم من أحزاب وفقاً لنظام المحاصصة المعروف، وبالتالي لا توجد استقلالية لهم في رفض تسجيل هذا الحزب أو ذاك». ويعتبر أن «اللعبة هي الدخول في الانتخابات بنهاية المطاف، لذلك كانت القوانين والضوابط تطبق على الأحزاب المدنية والحراكات الشعبية المستقلة»، مُقرّاً بأن «كثيراً من الأحزاب السلمي للسلطة لشروط تسجيل الحزب رسمياً، لوجود مخالفات تتعلق بالعمل والنشاط المسلح، أو مجهولية التمويل، لكنها حصلت بالنهاية على ترخيص بفعل نفوذها».

في غضون ذلك يشير سكرتير المكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي إلى أن الشعب العراقي كان ينتظر التغيير الحقيقي بعد سقوط بغداد عام 2003، «لكن يتطلع إلى الخلاص من حقبة النظام الديكتاتوري والتحول إلى نظام ديمقراطي يتم من خلاله استثمار الأموال العراقية بأحسن الطرق». لكنه يشير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما حصل هو المحاصصة الطائفية والحزبية، والديمقراطية التوافقية، بالإضافة إلى تزال قائمة». ويوضح أن «الديمقراطية في العراق خضعت للأسس التي قام عليها النظام السياسي بعد عام 2003، وهي قوّضت المرتكزات الأساسية لبناء الدولة الديمقراطية المدنية». ويتابع: «النظام الجديد تعامل مع الديمقراطية على أنها إجراء الانتخابات، وأهمل بناء المؤسسات والفصل الحقيقي للسلطات وربط المواطنة. هذا كله لم يحدث»، مضيفاً أنه «خلال 21 عاماً أقدم ممثلو المكونات في الأحزاب السياسية على اختزال المكونات لمصالحهم وبطريقة حزبية احتكرت السلطة، وبالتالي تمتعت بمواردها، ونتيجة لذلك نشأت فئات وشرائح من هذه الأحزاب تمتعت بامتيازات غير اعتيادية». ويلفت إلى أن «التداول السلمي للسلطة بعد تغيير نظام صدام حسين اختُزل إلى التداول ما بين الأحزاب المتنفذة للسلطة»، بدوره، يعتبر رئيس مركز التفكير السياسي في بغداد إحسان الشمري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «مستوى الإحباط لدى العراقيين حالياً بلغ أعلى مستوياته، فهمي إلى أن العراق يتحول تدريجياً إلى نظام سلطوي، إذ إن الديمقراطية لم تعد نمطاً سياسياً واجتماعياً، بل اقتصرت على صورة الصندوق الانتخابي فقط». كما يتحوّل العراق، وفق الشمري، «تدريجياً نحو الاستبداد، فيما فرص تعافي العملية السياسية صعبة». ويعزو ذلك إلى أن «الطبقة الحاكمة لديها القدرة على واد أي فرصة لتصحيح الانحراف والإصلاح، والفرصة الوحيدة لتحسين الوضع هي الذهاب إلى عقد اجتماعي سياسي جديد، لتجاوز إخفاق عقدين من الزمن».

> تشييع أحد عناصر «الحشد الشعبي»، بغداد، ديسمبر 2023 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

> الشمري: العراق يتحوّل تدريجياً نحو النظام السلطوي

رصد

افتتاح مطار المخا في اليمن

تعزيز دور طارق صالح

اعلنت الحكومة اليمنية، الاسبوع الماضي، افتتاح مطار المخا في محافظة تعز، الذي يقف العميد طارق صالح، أحد ابرز حلفاء الإمارات في اليمن، خلفه

تعز ـ **فخر العزب**

أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، رسمياً، قبل أيام، افتتاح مطار المخا في محافظة تعز، جنوب غربي اليمن، أمام الرحلات المغادرة والواصلة بعد استكمال كافة التجهيزات اللازمة. وتأتي أهمية هذا المطار من موقعه الاستراتيجي كونه يتوسط المحافظات الأكثر سكاناً في اليمن. لكن فضلاً عن ذلك، يبرز دور العميد طارق صالح، عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني، وراء افتتاح المطار، هو الذي يتخذ من مدينة المخا مقراً له، بما يضع خطوة حضور صالح، أحد أبرز حلفاء الإمارات في اليمن، وذلك ضمن صراع الاستحواذ على المواقع الاستراتيجية في هذا البلد. وقالت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في عدن، في منشور على صفحتها في موقع «فيسبوك» يوم الخميس الماضي، إنها أصدرت تعميماً بشأن جاهزية مطار المخا، في محافظة تعز، وإعلان فتحه وتشغيله (استقبال ومغادرة الرحلات)، كمطار من فئة «جي»، وذلك من الشروق إلى الغروب كمرحلة أولى، ابتداء من الجمعة 5 إبريل/نيسان 2024.

ودعت الهيئة جميع شركات الطيران والمنظمات الدولية التي تُشغل رحلاتها في اليمن إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مطار المخا، بعد أن أصبح بكامل الجاهزية الفنية والإدارية، كما تمّ تحديد رمز دولي للمطار معتمد من منظمة الطيران المدني الدولي.

ويقع المطار بجوار ميناء المخا، ويمتد بعرض يبدأ من شاطئ البحر في المخا إلى خط عدن الرابط بين المخا وعدن. مدير مطار المخا خالد عبد اللطيف قال لـ«العربي الجديد» إن أهمية المطار تكمن في مساهمته برفع الحصار عن تعز، وإحداث تغيير تنموي واقتصادي لأبناء المناطق المحررة من سيطرة جماعة الحوثيين، وعودة الأمل إلى الشعب في تحقيق التنمية على الرغم من ظروف الحرب التي يعيشها اليمنيون. وأضاف أنّ «هناك هدفاً جيوسياسياً واقتصادياً من خلال إعادة تعبئة المواطن اليمني واصطفافه مع القوى التي تعمل في البناء والتنمية والسلام، وكذا المساهمة في عودة دور المؤسسات ورجال الدولة إلى استنهاض معاني الحرية والمساواة والمواطنة، واستنهاض دور الشخصيات الوطنية المخلصة لمواجهة مشروع الإمامة».

وتعد المخا إحدى مدن محافظة تعز، تبعد عن مركز مدينة تعز 94 كيلومتراً غرباً، وعن مضيق باب المندب 75 كيلومتراً شمالاً، وعن مدينة الحديدة 170 كيلومتراً جنوباً. وللمخا ميناء قديم، بينما الميناء الحديث بني في العام 1978 بواسطة شركة هولندية، وتتبعة للموقع الاستراتيجي الذي تمتاز به مدينة المخا، فقد كانت ضمن الأهداف التي تحظى بأولوية لدى الجيش اليمني التابع للشرعية في معاركه ضد جماعة الحوثيين. وفي يناير/ كانون الثاني 2017، أعلنت الحكومة اليمنية الشرعية نجاح الجيش الوطني والمقاومة الشعبية بتحرير مديرية المخا بالكامل. وتعرضت مدينة المخا وميناؤها لإهمال ممنهج في عهد الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، غير أن ابن شقيقه العميد طارق صالح أعاد المخا إلى واجهة الأحداث من خلال اعتمادها مقراً للقوات التابعة له والمعروفة بالمقاومة الوطنية أو حرّاس الجمهورية، والتي جرى تشكيلها بعد فضّ تحالف صالح والحوثيين في ديسمبر/كانون الأول 2017. وتتركز القوات التابعة للعميد طارق صالح، عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني، في الساحل الغربي لليمن، حيث تسيطر على مدينة المخا والمديريات الساحلية لتعز (موزع، الوازعية، ذباب، المخا) وصولاً إلى باب المندب، كما تسيطر على مديريتين من مديريات محافظة الحديدة الساحلية وهي الخوخة وحيس. وبدعم من الإمارات، اختار صالح مدينة المخا مقراً له في إطار الصراع الدولي للسيطرة على باب المندب، وعمل على إعادة الحياة إلى المدينة من بوابة المشاريع التنموية. الكاتب الصحافي محمد القاسم قال لـ«العربي الجديد» إن «افتتاح مطار المخا هو خطوة سياسية، تأتي في إطار تمكين طارق صالح من هذه المنطقة الاستراتيجية، خصوصاً أن المخا اليوم صارت معسكراً رئيساً للقوات التي يقودها، وهناك حاجة لتجهيزه بكافة المنشآت من مطار وميناء أيضاً». وأضاف أن «هذه الخطوة تندرج ضمن الترتيبات التي تجريها أبوظبي بغرض توطين القوات التي تمولها في الساحل الغربي لليمن وعلى مقربة من باب المندب الاستراتيجي، وبغرض تبادل الزيارات الأمنية ونقل الإمدادات العسكرية لقواتها أيضاً». ورأى أن «خطوة تشغيل مطار المخا لا علاقة لها بتنمية محافظة تعز، وكسر الحصار الذي تفرضه مليشيا الحوثي عليها كما يزعم البعض، وإلا كنا رأينا نفس الخطوة في المطارات المغلقة بالمناطق المحررة الأخرى والتي هي بحاجة ماسة جداً لإعادة التشغيل أمام المواطنين». واعتبر أن «طارق صالح ليس هو من اختار المخا معقلاً له، ولا أظن أن الرجل يملك من الحسّ الأمني ما يجعله يختار التمركز في هذه المنطقة الاستراتيجية، ووراء هذا الاختيار طرف إقليمي ورغبة دولية على الأرجح، وذلك ضمن صراع الاستحواذ على الموانئ والمواقع الاستراتيجية في اليمن».

> تتركز قوات طارق صالح في الساحل الغربي لليمن

> يتوسط مطار المخا أكثر المحافظات كثافة سكانياً

يتخذ طارق صالح (يمين) من المخا مقرّاً له (خالد زياد/فرانس برس)

رصد

إياد علاوي لـ«العربي الجديد»: أميركا دمّرت العراق

يقول إياد علاوي، أول رئيس حكومة عراقية بعد الاحتلال الأميركي للبلاد عام 2003، لـ«العربي الجديد» إن واشنطن دمرت العراق

بغداد ـ **محمد الباسم**

يصف إياد علاوي، وهو أول رئيس حكومة عراقية بعد الاحتلال الأميركي للبلاد عام 2003، الولايات المتحدة بأنها «دمرت العراق» باحتلاله، وبطريقة تعاملها مع إسقاط نظام صدام حسين، والقرارات التي اتخذتها بحق المؤسسات الحكومية لاحقاً. تصريحات علاوي، تأتي متسقة تماماً مع تراجع واضح في خطاب الأحزاب الحاكمة، التي دأبت على اعتبار يوم التاسع من إبريل/نيسان الذي يصادف ذكرى سقوط بغداد يوماً وطنياً للتخلص من نظام صدام حسين. ويُحمّل علاوي واشنطن مسؤولية قرارات عدة لا يزال العراقيون يدفعون ثمنها لغاية الآن، ومن أبرزها، بحسب حديث أدلى به لـ«العربي الجديد»، هو «حل الجيش العراقي وإصدار نهج الاجتثاث المسيس لحزب البعث، بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ الطائفية السياسية والمحاصصة الحزبية، وجميع هذه الخطايا ما يزال الشعب العراقي يدفع أثمانها». ويدافع علاوي عن نفسه بالقول إنه «لم يكن جزءاً من غزو العراق من قبل الأميركيين، بل إنه كان معترضاً على فكرة الاحتلال، ونُصّر في حركة الوفاق الوطني أن يكون تغيير نظام صدام حسين إلا الإطاحة به من الداخل، وقد سعينا بالفعل إلى هذا، لكننا لم نتمكن بسبب القبضة الحديدية لنظام صدام». وفقاً لقوله. ويتابع: «الأميركيون دخلوا العراق كمحتلين ولم يدخلوا محررين. واشنطن أرسلت قوات محتلة وليست محررة للعراقيين من نظام صدام حسين، والرئيس الأميركي (في ذلك الحين) بوش الابن، سمع هذا مني (من علاوي)». ويقرّ إياد علاوي بوقوع «انتهاكات وتجاوزات صدرت عن سلطة الاحتلال»، لكنه وفقاً لقوله كان في «خلاف دائم مع الأميركيين، بل إنه سعى إلى عدم توفير الساحة الكاملة للتصرف من قبلهم، حتى أنه دخل أكثر من مرة بمساجلات مع القادة الأميركيين».

وعن الأوضاع السياسية والأمنية العراقية بعد 21 عاماً من احتلال البلاد، يقول إياد علاوي إن «الوضع الحالي مرتبك، لكن هذا لا يعني سقوط النظام الحالي، إلا أن استمرار التلاعب بالديمقراطية يؤدي إلى إضعاف النظام وانهيار الثقة الشعبية تجاهه بالكامل». ويوضح أن «هذا الأمر حدث مرتين، الأولى معه عام 2010 حين حُرم من تشكيل الحكومة رغم أنه كان الفائز الأول، والمرة الثانية مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عام 2021، وأن هذه الأخطاء تؤثر كثيراً على الديمقراطية والحياة السياسية في البلاد». ويعتبر أن «أميركا وإيران منعت إمكانية تشكيلنا للحكومة». ويضيف علاوي أن «المسيطر حالياً على النظام العراقي هو النفوذ الأجنبي، وتحديداً الأميركي والإيراني، والصراع في العراق بين النفوذين، لأن الدولتين لا تريدان الاصطدام، فيما يقع العراقيون وحدهم ضحية هذه الصراعات. وبالرغم من ذلك هناك إمكانية لأن يصلح النظام نفسه، من خلال ابتعاده عن النفوذ الأجنبي وأن يكون عراقياً خالصاً. وبالتالي فإن إمكانيات الإصلاح متوفرة».

وبالنسبة لمشكلة السلاح المنفلت والجماعات المسلحة والفصائل، يبيّن رئيس الحكومة العراقية الأسبق أن «الحل يتلخص بتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة، ويتم ذلك من خلال التفاهم مع الأطراف في بغداد، وكذلك حكومة إقليم كردستان من أجل ضمّ البيشمركة». ويضيف: «ليس من المعقول أن يحتوي العراق على ثلاثة جيوش، والدولة التي تمتلك أكثر من جيش، لن تستطيع الاستمرار». وبلفت إلى أن «الوضع السياسي يشهد حالة انفلات غير عادية، لا سيما في صفوف الأحزاب الدينية التي تشهد خلافات كبيرة وهناك عدم تفاهم واضح في ما بينها». أما بالنسبة للأطراف السياسية التي تنشط باسم التيار المدني، فإن نصف هؤلاء بالنسبة إلى علاوي «خضع لغريات السلطة، والنصف الآخر يعاني من استمرار القمع وغياب القيادة، ناهيك عن وجود جهات تدعي المدنية لكنها في الحقيقة واجهات لأحزاب تقليدية معروفة». وعن حكومة محمد شياع السوداني، يعتبر إياد علاوي أن «السوداني هو أحسن رئيس وزراء بعد الاحتلال الأميركي، لأنه وريث التجربة العراقية، كما أنه تدرج في الوظائف إلى أن أصبح رئيس وزراء، كما أنه لم يعش في الخارج كي يتأثر بالخارج وأفكاره، وهو غير متهم بالفساد، ويتصرف بسلوك مدني. هناك بعض العيوب، لكن حكومته أفضل من غيرها». أما بالنسبة لغياب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عن الساحة السياسية والحديث عن احتمالات عودته، فيقول علاوي: «لا أعتقد أن الصدر سيعود إلى المشهد السياسي، وانسحابه كان خطأ، وكان من المفترض أن يسيطر على البرلمان بعد عرقلة مشروع حكومته، واتجاهه إلى المدرسة الدينية قد يشكل خطورة، خصوصاً أنه شخصية ثورية». إقليمياً، يؤكد علاوي أن «الكيان الإسرائيلي مؤامرة على المنطقة العربية، ويستهدف ويذبح المدنيين العزل من دون أن يواجهه أحد غير مقاتلي حماس».

> علاوي: أميركا وإيران تسيطران على النظام العراقي

شرق غرب

رئيس الفيليبين يدعو للحوار مع الصين

دعا الرئيس الفيليبيني، فرديناند ماركوس جونيور (الصورة)، أمس الاثنين، بكين إلى إجراء محادثات للحيلولة دون وقوع مزيد من الحوادث في بحر الصين الجنوبي، مثل الاصطدام بالسفن واستخدام مدافع المياه. كما أمل بأن يؤدي النشاط البحري الذي أجرته بلاده مع اليابان وأستراليا والولايات المتحدة، أول من أمس الأحد، بمشاركة خمس سفن حربية، إلى تقليل تلك الحوادث.

(رويترز)

كوريا الجنوبية تطلق قمراً اصطناعياً للتجسس

أعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، أمس الاثنين، نجاح إطلاق قمر اصطناعي ثان للتجسس، من مركز جون إف كينيدي للفضاء، في فلوريدا الأميركية، أول من أمس الأحد، بواسطة الصاروخ فالكون 9 التابع لشركة سبيس إكس. وكانت كوريا الشمالية أعلنت أخيراً خطتها لإطلاق أقمار اصطناعية للاستطلاع العام الحالي، علماً أن البلدين أطلقا، العام الماضي، أول أقمارهما الاصطناعية للتجسس.

(أسوشييتد برس، رويترز)

البرازيل: تحقيق قضائي بحق إيلون ماسك

أمر القاضي في المحكمة العليا البرازيلية، الكسندر دي موراييس، أول من أمس الأحد، بفتح تحقيق بحق إيلون ماسك، رجل الأعمال الأميركي ومالك منصة إكس، بشبهة «استغلال إكس لأغراض إجرامية»، بعدما اتّهمه ماسك بـ«خيانة الدستور»، مطالباً «باستقالته أو إقالته» لإصداره أحكاماً بإغلاق حسابات على شبكة التواصل الاجتماعي، بتهمة أن بعضها ينشر معلومات مضلّلة.

(فرانس برس)

بولندا: فوز الائتلاف الحاكم في الانتخابات المحلية

حصل «الائتلاف المدني» الوسطي، في بولندا، بزعامة رئيس الوزراء دونالد توسك (الصورة)، مع حليفيه، حزب الطريق الثالث (مسيحي ديمقراطي) و«حزب اليسار»، على ما يزيد عن 52 بالمائة من الأصوات، وفق استطلاع لآراء ناخبين بولنديين، أجراه معهد إيبسوس، عقب الانتخابات المحلية جرت أول من أمس الأحد. واعتبر توسك النتيجة تكراراً للفوز التاريخي للأحزاب المؤيدة لأوروبا، في الانتخابات العامة، العام الماضي، على حزب القانون والعدالة القومي (محافظ)، والذي حصل وفق الاستطلاع على 33,7 المائة، وهي الأعلى لحزب واحد.

(فرانس برس)

المكسيك تقاضي الإكوادور أمام محكمة العدل

يشهد السودان، وسط الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، حروباً أخرى عسكرية وسياسية تشترك فيها أطراف متعددة، مع انقسام القوى السياسية والحركات المسلحة والمجموعات شبه العسكرية، وحتى القبائل، بين طرفي الاقتتال

انقسام سياسي وعليشياوي وقبلي

السودان... حروب داخل الحرب الكبرى

الخرطوم ـ **أيمن إبراهيم**

تقترب الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع من نهاية سنتها الأولى، وسط حالة من الفوضى وانعدام الأمن وتعدد الجيوش والمليشيات والصراعات السياسية والقبلية، وانسداد الأفق السياسي وانهيار الاقتصاد. ويحذّر مراقبون من خطورة الحرب المتشابكة حالياً في السودان وتعدد أطرافها، في ظل انتشار الجيوش والمليشيات والسلاح في أيدي المدنيين. وكان رئيس البعثة الأممية في السودان فولكر بيرتس (استقال في سبتمبر/أيلول الماضي) قال، في 15 يونيو/حزيران 2021 إنه «لا يمكن أن يكون أي بلد مستقر في وجود 3 أو 5 أو 7 جيوش محترفة أو أكثر... لا بد من تشكيل جيش وطني واحد».

ووسط الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع تشهد البلاد حروباً أخرى، عسكرية وسياسية، تشترك فيها أطراف متعددة بأهداف مختلفة، إذ انقسمت القوى السياسية والحركات المسلحة والمجموعات شبه العسكرية وحتى القبائل بين طرفي الاقتتال. وبينما انحاز جزء إلى الجيش السوداني، ساند جزء آخر «الدعم السريع» سياسياً وعسكرياً. وكان عدد من الحركات المسلحة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وقّع في أكتوبر 2020 اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية، التي أعقبت سقوط نظام الرئيس المخلوع عمر البشير. ولم ينضم فصيلان رئيسيان للاتفاق، وهما جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، والحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو. ورغم عدم التوقيع على اتفاق سياسي بين حركتي نور في دارفور والحلو في جنوب كردفان، إلا أن الحركتين نفذتا، بالتعاون مع الجيش، عمليات عسكرية ضد قوات الدعم السريع، لصد هجماتها التي طاولت المناطق الواقعة تحت سيطرة هذه الحركات، والتي تقطنها مجموعات سكانية تشكل حاضنة اجتماعية للحركتين، اللتين لم يصدر عنهما أو عن الجيش ما يفيد بحدوث تحالف أو اتفاق. وانقسمت الحركات الموقّعة على اتفاق السلام بدورها، إذ أيّد بعضها الجيش فيما التزم البعض الآخر جانب الحياد، بانضمامه إلى تحالف القوى المدنية التي تطالب بإيقاف الحرب. وخلال الأيام الماضية، اندلع خلاف بين هذه الحركات بسبب إعلان القوى الرافضة للحرب نيتها تشكيل مجموعات مشتركة لحماية المدنيين في دارفور، وتلاسن نتيجة ذلك رئيس حركة تحرير السودان مصطفى تمبور المؤيد للجيش، ورئيس تجمّع قوى تحرير السودان الطاهر حجر المنضم للقوى المدنية. على جانب آخر، تدور معركة سياسية بين عناصر نظام البشير، وتنسيقية القوى المدنية الديمقراطية (تقدم)، التي يقودها حمدوك. وأصدرت النيابة العامة منشوراً الأسبوع الماضي يوجه تهماً لـ16 شخصاً من قادة «تقدم» بـ«إثارة الحرب ضد الدولة»، وأعلنتهم بمن فيهم حمدوك «متهمين هاربين». وتعتبر «تقدم»، في بيان في 6 إبريل/نيسان الحالي، أن الحرب التي «قتلت الآلاف وشردت الملايين ومزقت النسيج الاجتماعي ودمرت البنى التحتية والمقدرات الأمنية والعسكرية، هي في جوهرها ضد كل ما جاءت به ثورة ديسمبر (كانون الأول 2018) المجيدة، وهي حرب الانقضاض على الثورة وقطع الطريق أمام الانتقال الديمقراطي». ووصف بعض أعضاء التنسيقية، في تصريحات، التهم بأنها استهداف من عناصر نظام البشير لها. وفي الوقت ذاته، تواصل الأجهزة الأمنية والعسكرية توقيف واعتقال أعضاء لجان المقاومة (تنظيمات شعبية ثورية) والمتطوعين والناشطين السياسيين. وتم خلال الفترة الماضية اعتقال عدد من هؤلاء الشباب.

مسلحون من حركة تحرير السودان، القضارف، مارس الماضي (فرانس برس)

> عبد القيوم: ما يظهر من فوضى سيتوقف حال توافق الكفلاء

أبرز المفارقات في الحرب الحالية تظهر في استعانة الجيش بحركات مسلحة من دارفور (وقّعت على اتفاق سلام مع الحكومة) لقتال «الدعم السريع»، وهي ذات الحركات التي كان «الدعم» يقاتلها في الإقليم لصالح الحكومة، قبل أن يدب الخلاف على السلطة بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد «الدعم السريع» محمد حمدان دقلو (حميدتي). ويحمّل المحلل العسكري الضابط السابق في المعارضة السودانية حسام ذو النون مسؤولية ما يحدث في السودان حالياً لما يصفها بميوعة الأوضاع السياسية وضعف الكيانات الحزبية ومؤسسات الدولة، نتيجة للتخريب الممنهج طوال 34 عاماً. ويرى ذو النون، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حرب 15 إبريل تعبير عن بلوغ أزمات الدولة السودانية مرحلة الانفجار الكبير، جراء سوء إدارة الدولة منذ الاستقلال (في عام 1956) إلى يومنا هذا. ويضيف أنه «في ظل تعدد الصراعات المسلحة وأطرافها، إن كانت فاعلة في الصراع الحالي أو تنتظر انجلاءه للقيام بالمواجهة الأخيرة ضد المنتصر أيا كان، وفي ظل الإنهاك العسكري والاقتصادي والسياسي الكامل، وتمزق اللحمة الوطنية الهشة، كنتيجة مباشرة لهذه الصراعات المسلحة، لا يوجد مخرج يُقلل من مخاطر تمزق السودان، إلا ارتقاء جميع الأطراف لحجم المسؤوليات الكبيرة» على عاتقها. ويشدد على أهمية التوافق على مشروع وطني حقيقي يكون معبراً عن الشعوب السودانية، للوصول إلى دستور دائم يحفظ حقوق جميع السودانيين على قدم المساواة، «وإلا سيظل الصراع المدمر هو الخيار السيئ المتوفر، حتى لو أدى إلى اختفاء السودان من الخرائط الجغرافية» على حد تعبيره.

يقول المحلل السياسي مجدي عبد القيوم، لـ«العربي الجديد»، إنه ينبغي التفريق بين المعارك المسلحة والصراع السياسي. ويضيف: «في تقديري أن الحرب الأساسية والمباشرة هي بين القوات المسلحة ومليشيا الدعم السريع، وهي في جذرها تداعيات لحرب غير مباشرة حول الموارد، أو كما سماها تقرير لصحيفة نيويورك تايمز حرب الكفلاء على موارد السودان». ويشير إلى أنه من خلال المتابعة ليست هناك الآن معارك بين الجيش وحركتي عبد الواحد نور وعبد العزيز الحلو لأسباب تكتيكية لكل الأطراف، أما الحرب بين قوى الثورة والفلول فتلك معركة سياسية بأدوات اللعبة السياسية، وإن جنحت أحياناً نحو الخشونة والخروج عن قواعد اللعبة، لكنها في نهاية المطاف صراع سياسي طبيعي. ويرى أن كل ما يجري في السودان يتأثر بعوامل وصراعات خارجية. ويعتبر أن ما يظهر من فوضى مصطنعة سيتوقف حال توافق الكفلاء على رؤية تراعي مصالح كل طرف في السودان. وبينما يعتقد أن الأمور بلغت الآن ذروتها، يقول إن ما يجري هو تطبيق عملي لسياسة حافة الهاوية، أو دفع الأمور باتجاه الأزمة لحلها، والشرط الوجوبي لذلك هو اتفاق القوى المدنية على صيغة ما، و«أعتقد أن بوادر ذلك تلوح في الأفق رغماً عما يكتنف المشهد من ضبابية».

المقاومة الشعبية

في خضم الحرب الدائرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، بدأت عدّة ولايات، وتحت اسم «المقاومة الشعبية»، بتدريب متطوعين مدنيين وتسليحهم للدفاع عن أنفسهم ومناطقهم أمام تقدم «الدعم». وتتمثل حالياً أبرز المجموعات التابعة للإسلاميين في كتيبة «البراء بن مالك» شبه العسكرية، والتي تعرّض عناصرها قبل أيام لهجوم بطائرة مسيّرة في مدينة عطبرة خلال إفطار رمضاني، أسقط عدداً من القتلى والجرحى.

رصد

بكين تستضيف لافروف وشولتز بعد يلين

لم تكد وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين تنهي زيارتها إلى الصين، حتى وصل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، على أن تستقبل بكين المستشار الألماني أولاف شولتز السبت

تحولت بكين إلى محطة رئيسية لزيارات مسؤولين أجانب، حيث لا يكاد يمر يوم تقريباً من دون أن تستقبل أحدهم. وبدأ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الاثنين، زيارة إلى بكين حيث سيلتقي نظيره الصيني وانغ يي لتعزيز العلاقات بين البلدين، وذلك بعد ساعات من انتهاء زيارة وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين إلى البلد الذي سيستقبل السبت المقبل المستشار الألماني أولاف شولتز. وأعلنت وزارة الخارجية الروسية، في بيان أمس الاثنين، أن لافروف بدأ زيارة إلى بكين، ستستمر يومين، موضحة أنه سيبحث مع نظيره الصيني وانغ يي «مجموعة من قضايا التعاون الثنائي وكذلك التعاون على الساحة الدولية».

وأضافت أنه «من المقرر إجراء تبادل معمّق لوجهات النظر حول عدد من المواضيع الساخنة، ومنها الأزمة الأوكرانية والوضع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ». ومنذ بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا في فبراير/شباط 2022، تعززت العلاقات بين موسكو وبكين كثيراً. وفي مارس/آذار 2023، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ موسكو حيث أعاد مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين تأكيد «الصداقة التي لا حدود لها» بين بلديهما. وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي اجتمع الرئيس الروسي مع نظيره الصيني على هامش منتدى «طريق الحرير» الجديدة. وبعد إعادة انتخابه رئيساً في مارس الماضي، وصف بوتين العلاقة بين موسكو وبكين بأنها «عامل استقرار» متحدثاً عن «علاقته الشخصية الجيدة جيداً» مع شي جين بينغ.

وكانت يلين، التي أنهت زيارتها إلى الصين أمس الاثنين، وجّهت السبت الماضي تحذيراً إلى الشركات الصينية التي تساعد روسيا في حربها في أوكرانيا، وهدّدتها بـ«عواقب وخيمة». وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين، إن «الصين ليست البادئ ولا طرفاً في الأزمة الأوكرانية. ليست لدينا أي نية لاستغلال هذا الوضع»، مؤكدة أن بكين ستواصل «تعزيز السلام والمحادثات إلى جانب متابعة الاتصالات مع الأطراف المعنية، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا». وأضافت أن الصين «تواصل مراقبة» صادرات المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، والتي كان من الممكن أن تساعد تطبيقاتها الجيش الروسي في أوكرانيا. وشددت على أنه «لا ينبغي للدول المعنية أن تنتقد أو تشوه علاقات الصين الطبيعية بالدول الأخرى، ولا أن تقوض الحقوق والمصالح المشروعة للصين والشركات الصينية». واعتبر وزير التجارة الصيني وانغ وينتاو أن المخاوف الأميركية من أن ازدياد الصادرات الصينية منخفضة الكلفة يمثّل خطراً على الأسواق العالمية «غير مبررة». وتبنى المسؤولون الصينيون خلال زيارة يلين نبرة متفائلة بأن العلاقات بين البلدين مستقرة، مع اتفاق الطرفين على فتح قنوات لإجراء مزيد من المحادثات بشأن الصادرات الصينية.

وذكرت وكالة «شينخوا» الصينية، أمس الاثنين، أن الرئيس شي جين بينغ التقى رئيس الجمعية الوطنية الفيتنامية فونغ دينه هوي، في بكين. وأكد شي، بحسب الوكالة، «اعتزام الصين توسيع نطاق تبادل الخبرات المكتسبة في حوكمة الحزب والدولة، وزيادة التبادلات بين الشبان في البلدين». ويتوجه شولتز إلى الصين السبت المقبل في زيارة تستغرق ثلاثة أيام يلتقي خلالها شي جين بينغ ومسؤولين آخرين، كما أعلن المتحدث باسمه شتيفن هيبيشتريت في مؤتمر صحافي في برلين أمس الاثنين. وقال هيبيشتريت، إن هذه الزيارة ستكون الثانية التي يقوم بها المستشار إلى الصين منذ توليه منصبه نهاية 2021. وأضاف أن برنامج الزيارة ما زال قيد الإعداد، لكن موعد الاجتماع مع شي جين بينغ محدد الثلاثاء المقبل. وقبل اللقاء، سيزور شولتز مدينة تشونغتشينغ في جنوب غرب البلاد التي تعد في أغلب الأحيان أكبر مدينة في العالم ويبلغ عدد سكانها نحو 33 مليون نسمة. ومن المقرر أن يزور موقع إنتاج لشركة ألمانية متخصصة في المحركات الهيدروجينية. وأوضح هيبيشتريت أن شولتز سيتوجه الاثنين المقبل إلى شنغهاي لزيارة مصنع «لشركة ألمانية لصناعة البلاستيك» وسيلقي «خطاباً في إحدى الجامعات».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

■ حقيقة تاريخية محضة: منذ 1948 لم ينسحب العدو من أي أرض إلا مضطراً... #غزة #خان_يونس

■ إرهابي إسرائيلي استهدف مدرسة تابعة للأونروا غير معلوم إن كانت تؤوي نازحين، بأسلحة متنوعة، والهدف منها التسلية وتصوير بعض المقاطع ونشرها على حسابه على إنستغرام أثناء المشاركة في الإبادة الجماعية في غزة.

■ لم يكن هنالك قيادة تجبر إسرائيل على علاج الأسرى ومن ضمنهم الأسير الشهيد وليد دقة... على الأقل افعلوا شيئاً لاسترداد جثمانه وإقامة جنازة تليق به! هذا ضعف مفروض علينا ولم نختره!

■ توفي الأسير الفلسطيني وليد دقة بعد 38 عاماً قضاها في سجون إسرائيل، بعد إصابته بالسرطان، وبعد أشهر من حرمان عائلته من زيارته. كتاباته الملهمة نموذج فريد في أدبيات الحرية والسجون، وكذلك قصته مع زوجته سناء سلامة وإنجاب طفلتهما ميلاد عبر تهريب النطاف إصراراً على الحياة والأمل. رحمه الله.

■ #بن_غفير: إذا قرر رئيس الوزراء إنهاء الحرب دون الهجوم على رفح لإخضاع حماس... فسيفقد شرعيته في الاستمرار كرئيس للوزراء. باختصار يقول: تهجم على رفح ستبقى رئيس الوزراء، لن تهجم على رفح سيتم خلعك.

■ قبل أن تستمع محكمة العدل الدولية لاتهام ألمانيا بتسهيل حرب إسرائيل بغزة، الفنان التشكيلي المصري محمد عبلة يتنازل عن وسام ألماني تضامناً مع #غزة: «شعرت بتناقض شديد بين ما تقوله #ألمانيا وما تفعله»... وعبلة كان أول عربي حصل عليه...

■ الكل ذهب سريعاً إلى «النظرية السياسية» في عملية خطف #باسكال_سليمان وأحد لم يطرح احتمالات أخرى.
سليمان هو مسؤول الـIT في #بنك_بيبلوس... ألا يمكن أن يكون خطفه ذات أبعاد مصرفية مثلاً؟ كل الاحتمالات واردة حتى الآن... وعلى الأجهزة الأمنية كشف الملابسات سريعاً. # لبنان

■ ها هوَ وَليد اليَوم بَعد 35 عامًا مِنْ الأسر يرَحلُ شَهيدًا بسبب الإهمال الصحي في المُعتقلات دونَ أنْ يَرىٰ طفلتهُ ميلاد. #وليد_دقّة